جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية
" دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المدية"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير.

تخصص: إدارة مالية.

إعداد الطالبة :

-بلغيث مريم.

الأستاذ المشرف :

أ.د. سلام عبد الرزاق

لجنة المناقشة:

فلاق علي	رئيسا
سلام عبد الرزاق	مقررا
زرواطي محمد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل عائلتي العزيزة (أمي وأبي وأخي وجدتي) أدعو الله أن يحفظهم لي ويسعدهم وإلى زوجي العزيز الذي كان سند لي في إنجازي هذا وابنتي سندس نور حياتي.

بلغيث مريم



أتقدم بجميل شكري وتقديري لأساتذتي الكرام وأخص بالذكر الأستاذ المشرف سلام عبدالرزاق لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة وحرصه ومساعدته في تقديم توجيهاته الضرورية.

ولا أنسى أيضا الشكر لمن ساهم ولو بنصيحة وشارك معي من قريب أو من بعيد في هذا الإنجاز.

محتويات الفهرس

الإهداء.....أ

شكر وعرفان.....ب

محتويات الفهرس.....ج

المقدمة.....**1**

الفصل الأول: التدقيق الداخلي في المصارف

تمهيد.....4

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي, أنواعه وعلاقته بالتدقيق الخارجي.....5

المطلب الثاني: وظيفة التدقيق الداخلي, أخلاقياته ومهاراته.....12

المطلب الثالث: معايير, تقنيات وأدوات التدقيق الداخلي.....16

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في المصارف

المطلب الأول: طبيعة التدقيق الداخلي والاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل المصرفي.....25

المطلب الثاني: أسس, أهداف وخطة التدقيق الداخلي في المصارف.....26

المطلب الثالث: التنظيم الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء في المصارف.....29

خلاصة الفصل.....**33**

الفصل الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد.....**34**

المبحث الأول: المخاطر المصرفية ومقومات إدارتها

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية, مصادرها وأنواعها.....34

المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر المصرفية, وظائفها ومبادئها.....42

المطلب الثالث: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الحد منها.....46

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

المطلب الأول: خطوات تدقيق إدارة المخاطر.....51

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية.....53

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر.....54

خلاصة الفصل.....**57**

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة المدية

تمهيد..... **58**

المبحث الأول: التدقيق الداخلي على المخاطر في البنك الخارجي الجزائري

المطلب الأول: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري..... 58

المطلب الثاني: التعريف بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية..... 62

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي على المخاطر في البنك..... 65

المبحث الثاني: أداة الدراسة وتفسير نتائجها

المطلب الأول: أداة الدراسة..... 69

المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة..... 70

خلاصة الفصل..... **86**

الخاتمة..... **87**

قائمة المراجع..... **89**

قائمة الأشكال والجداول..... **92**

قائمة الملاحق..... **94**

الملخص.

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	جدول للرموز المستعملة في خريطة التدفق	24
(2-1)	العلاقة بين التدقيق الداخلي والمستويات الإدارية المختلفة	31
(1-2)	المخاطر المصرفية الرئيسية	38
(2-2)	دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	55
(1-3)	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	61
(2-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية	64

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	مخرجاتspss فيما يخص الجنس	70
2-3	مخرجاتspssفيما يخص العمر	70
3-3	فيما يخص المستوى الدراسي مخرجاتspss	71
4-3	فيما يخص سنوات الخبرة مخرجاتspss	72
5-3	فيما يخص التخصص العلمي مخرجاتspss	72
6-3	قيمة (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الاستبيان	73
7-3	الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان	73

8-3	إجابات المحور الأول	74
9-3	إجابات المحور الثاني	78
10-3	إجابات المحور الثالث	80
11-3	إختبار التوزيع الطبيعي	82
12-3	الارتباط correlation	83
13-3	الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع	84
14-3	معاملات خط الانحدار	85

إن توسع وكبر حجم المؤسسات المالية والمصرفية نتيجة التقدم العلمي النظري والتطبيقي في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تعدد مشكلاتها وبالتالي صعوبة إدارتها وهذا ما جعل العديد من الشركات العالمية مع بداية العقد الحالي تواجه تعثر وانهيارات مالية تمثلت في الأزمات المالية المتوالية, اعتبارا من الأزمة المالية في المكسيك نهاية 1994, ومرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا، ومؤخرا في الأرجنتين. إضافة إلى الأزمة التي مرت بها البنوك الأمريكية والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة التي أدت إلى إشهار رابع أكبر البنوك الأمريكية إفلاسها(ليمان براذرز) عام 2008, والسبب الأساسي لحدوث هذه الأزمات هي تعرض هذه المؤسسات المالية والمصارف إلى مخاطر غير متوقعة والخلل يعود إلى ضعف فعالية إدارة هذه المخاطر لهذا تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم المواضيع التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي.

ولمواجهة المخاطر المصرفية لابد من تحديدها كلها وتقييمها والإفصاح عنها للقيام بالتحسينات اللازمة وكل هذه المهام من اختصاص المدقق الداخلي, وهي تمكن لمستخدمي القوائم المالية الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها ومن ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملتهم مع البنك وهذا ما يجعل لوظيفة التدقيق الداخلي دور هام في تفعيل إدارة هذه المخاطر.

وبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن أن يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية؟

وللإجابة على الإشكالية التالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. مامدى مساهمة المدقق الداخلي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات في البنك ؟
2. ما مدى التزام المدقق الداخلي بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي ؟
3. مامدا مساهمة المدقق الداخلي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة في البنك؟
4. كيف تتم عملية التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة, تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يقوم المدقق الداخلي بإعداد خطة عمل توافق عليها الإدارة, على أساسها يتم تقويم كافة الأنشطة والعمليات في البنك.

الفرضية الثانية: يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي, ويتم تنفيذ وظيفته على أساس هذه المعايير.

الفرضية الثالثة: يتحقق المدقق الداخلي من الأهداف المحققة ومدى موافقتها للأهداف المسطرة.

الفرضية الرابعة: تتم عملية التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية بتصميم وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة لمواجهة المخاطر مع متابعتها لتصحيح أي انحراف قد يحدث أثناء القيام بالنشاطات المصرفية.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية التدقيق الداخلي في البنوك الذي أصبح من الأدوات التي تساهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر والمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

- أهداف الدراسة:

الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي:

1. معرفة الخصائص والمميزات التي يجب على المدقق أن يتصف بها والتزاماته اتجاه المهنة التي يمارسها.
2. معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية الدولية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف.
3. معرفة مدى تطبيق عمليات التدقيق في واقع البنك الخارجي الجزائري.

- أسباب الدراسة:

ممكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

1. تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع تخصص إدارة مالية.

2. إهتمامي بمهنة التدقيق لدوره الهام في إدارة المخاطر.

3. معرفة مدى تطور وظيفة التدقيق الداخلي بالبنك الجزائري.

- **المنهج وأدوات الدراسة:**

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعاريف المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية و تحليل العلاقة بينهما.

فيما يخص الأدوات المستخدمة في الدراسة فإننا على المصادر الثانوية والأولية في الدراسة.

المصادر الثانوية: تتكون من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والأبحاث والرسائل العلمية (ماستر, ماجستير ودكتوراه).

المصادر الأولية: سوف تكون من خلال توزيع إستبيان على أفراد عينة من البنك الخارجي الجزائري, يتضمن ثلاث محاور ثم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج تحليل البيانات الإحصائي SPSS من أجل معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية من وجهة نظر أفراد العينة المدروسة .

- **حدود الدراسة:**_تم رسم حدودها كالتالي:

1. الحدود الموضوعية: يتضمن موضوع الدراسة الإطار النظري للتدقيق الداخلي, المخاطر المصرفية و دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارتها.

2. الحدود المكانية: يتناول هذا البحث عينة الدراسة تتمثل في وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية.

- **الدراسات السابقة:**من أهم الدراسات

1. دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون 2011: دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية في المصارف العاملة في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من

مصادرها الأولية والثانوية ،وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ 50مدققا داخليا، و استخدم برنامج التحليل الإحصائيSPSS ، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة ،كما توصلت الدراسة أنه ليس من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر. ومن أهم التوصيات زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف, والعمل على تعزيز مهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر.

2. دراسة شادي صالح البرجيمي بعنوان: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دراسة ميدانية على المصارف السورية" رسالة ماجستير غير منشورة السنة 2011.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفاعليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: لا يوجد المقدمة العامة لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة الخاطر في المصارف السورية العامة. كذلك يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة. ولايوجد إختلافات بين أراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي والعاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة. بالإضافة إلى عدم إهتمام من قبل المصارف بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على شهادات مهنية دولية في هذا المجال .وقد لخصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف لتساعد في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية , ضرورة إهتمام المصارف العامة بشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها.

3. دراسة مرابط نوال بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية" مذكرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وقد

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية وأعدت استبيان خصيصا لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 30 مدققا داخليا بالبنوك المتواجدة بورقلة واستخدم نظام التسجيل الإحصائي spss في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، وأنه ليس من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وقياسها وإنما دوره يتمثل في الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر. وقد لخصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها: ضرورة تنظيم البنوك دورات تدريبية للمدققين الداخليين في مجال تخصصهم و ضرورة اهتمام الإدارة العليا في البنوك بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد في تطوير هاته الوظيفة وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في البنوك.

- صعوبات الدراسة:

1. بالدرجة الأولى ضيق الوقت بحكم أن الدراسة تتطلب وقت كبير خاصة فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية.
2. ندرة المراجع الخاصة بالتدقيق البنكي.

- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

- تناولنا في الفصل الأول التدقيق الداخلي في المصارف.

من خلال مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه الإطار النظري للتدقيق الداخلي تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب, في المطلب الأول تطرقنا فيه إلى ماهية التدقيق الداخلي, أنواعه وعلاقته بالتدقيق الخارجي.

المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى وظيفة التدقيق الداخلي, أخلاقياته ومهاراته.
المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى معايير, تقنيات وأدوات التدقيق الداخلي.

والمبحث الثاني تناولنا فيه التدقيق الداخلي في المصارف تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب, في المطلب الأول تطرقنا فيه إلى طبيعة التدقيق الداخلي والاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل المصرفي.

المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى التنظيم الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء في المصارف.

– تناولنا في الفصل الثاني إدارة المخاطر المصرفية.

من خلال مبحثين : المبحث الأول تناولنا فيه المخاطر المصرفية ومقومات إدارتها تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب, في المطلب الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم المخاطر المصرفية, مصادرها وأنواعها.

المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى ماهية إدارة المخاطر المصرفية, وظائفها ومبادئها.
المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى المقومات الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الحد منها.
والمبحث الثاني تناولنا فيه التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية وتم تقسيم إلى ثلاث مطالب, في المطلب الأول تطرقنا فيه إلى خطوات تدقيق إدارة المخاطر , والمطلب الثاني تطرقنا في إلى العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية , و المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى دور التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر.

– تناولنا في الفصل الثالث دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة المدية.

من خلال مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه ثلاث مطالب , في المطلب الأول تطرقنا فيه إلى التعريف بالبنك الخارجي الجزائري, والمطلب الثاني تطرقنا فيه إلى التعريف بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية, والمطلب الثالث تطرقنا فيه إلى إجراءات التدقيق الداخلي على المخاطر في البنك.

والمبحث الثاني تناولنا فيه مطلبين, في المطلب الأول تطرقنا فيه إلى أداة الدراسة, والمطلب الثاني تطرقنا فيه إلى تفسير نتائج الدراسة.

تمهيد:

يعتبر التدقيق أحد فروع المعرفة الاجتماعية التي تتأثر في نشأتها وتطورها بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات والتي تهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد وأصحاب المصالح, وهذا ما جعل تطور مهنة التدقيق الداخلي بشكل مطرد مع تقدم العلوم الإدارية بعد الحرب العالمية الثانية, ومن الناحية النظرية مماثلة في العديد من الطرق للتدقيق المالي من قبل شركات المحاسبة العامة لضمان الجودة وأنشطة الامتثال.

نتيجة لتوسع حجم البنوك وتشعب وظائفها زاد تعقدها وصعوبة تسييرها، وكان لا بد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي كونه يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة، والكشف المبكر للمخاطر والتحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة، ومدى التزام البنك بها. فعملية التدقيق الداخلي تساهم في تقييم وإدارة المخاطر والحماية منها وتقديم المشورة في ماهية السبل الأنجع لإدارتها (تفعيل إدارة المخاطر).

وللتوضيح أكثر عن كل ما يخص وظيفة التدقيق الداخلي ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين, حيث سنتناول في المبحث الأول الإطار النظري للتدقيق الداخلي ، أما المبحث الثاني نتناول فيه التدقيق الداخلي في المصارف.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

لما كان التدقيق الداخلي يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فقد كان اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للتدقيق الداخلي. بعدها حدث تطور منطقي لوظيفة التدقيق الداخلي. وهو نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال استقلاله التنظيمي, لذلك ظهرت صور جديدة مشرفة للمدقق الداخلي تجاه الأفراد الذي يراجع أعمالهم فهو ينصح ولا يأمر ويصلح ولا يفضح بل يساعدهم في تطوير وتحسين أعمالهم, كذلك توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد وبالوسائل والأدوات المتعارف عليها من خلال التدقيق المستندي والحسابي والمراجعة الفنية.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي, أنواعه وعلاقته بالتدقيق الخارجي

فرض التدقيق الداخلي نفسه وبجدية كحاجة ملحة أساسية للأعمال وفي مختلف الأنشطة, وذلك منذ زمن بعيد, إلا أن انتشار هذا المفهوم والاعتراف به كمهنة بدأ منذ أصبح للمدققين الداخليين في العام 1941 هيئة مهنية دولية, هي معهد المدققين الداخليين والذي اهتم بتطور مفاهيم التدقيق الداخلي كمهنة تواكب تطور مفاهيم الأعمال.

أولا: ماهية التدقيق الداخلي

1. التطور التاريخي للتدقيق الداخلي:

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته, وتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع, وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات, حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة, وكان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها. وهكذا نجد أن كلمة التدقيق auditing مشتقة من الكلمة اللاتينية audire ومعناها يستمع.[1]

في سنة 1700 شهدت هذه المرحلة ظهور التدقيق حيث كان يقتصر استعمالها على الملوك والحكام، وكان الهدف من ورائها الحفاظ على الثروة ومعاقبة القائمين بأعمال السرقة والاختلاس .

الفترة ما بين 1700 إلى1850: عرفت هذه الفترة انتشار استعمال التدقيق بسبب انفصال الملكية عن التسيير فلم يعد يقتصر استعمالها على الملوك والحكام ليشمل ملاك المؤسسات والمجمعات التجارية وأصبحت بذلك أهداف التدقيق منع أعمال السرقة والاختلاس، معاقبة المختلسين وكذا الحفاظ على الثروة .

الفترة من 1850 إلى 1905: شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، وبالتالي الانفصال التام بين الملاك والإدارة ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة، و عزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني في سنة 1862, الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل .

[1] خلف عبد الله الوردات, دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA, الوراق للنشر و التوزيع, عمان 2014 ص25

الفترة من 1905 إلى يومنا هذا: أهم ما يميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى، وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي، أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة، بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.[1]

2. مفهوم التدقيق الداخلي

يعرف التدقيق الداخلي على أنه: "وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة, لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.[2]

عرف المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخليين(IFACI) التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط مستقل وهادف، يوفر للمؤسسة ضمانا بخصوص درجة التحكم في عملياتها، ويقدم نصائح لتحسينها، كما يساهم في خلق القيمة ويساعد على تحقيق أهدافها من خلال عمل منهجي لتقييم عمليات إدارة مخاطر الرقابة والحوكمة وتقديم اقتراحات لتدعيم فعاليات الإجراءات المتخذة".[3]

ويعرف كذلك بأنه أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه: "نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المؤسسة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى. " [4]

والمفهوم الشامل للتدقيق الداخلي يتضمن في محتواه الواسع بأنه: "نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر, الرقابة, والتوجيه (الحوكمة).

---

[1] العمراوي نصيرة, بلحسين جميلة, دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية, مذكرة ماستر في علوم التسيير, جامعة المدية,2017/2016 ،ص3-4.

[2] أحمد حلمي جمعة , المدخل إلى التدقيق الحديث, دار صفاء للنشر و التوزيع عمان- الأردن 2005 ص91

[3] P.schick ,J. vera, O. bourrouilh-parége, AUDIT INTERN ET REFERENTIELS DE RISQUE, dunod, PARI , 2010, p23

[4] مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2000، ص29

من التعريف أعلاه نستخرج المميزات الخاصة بالتدقيق الداخلي والمتمثلة فيما يلي:[1]

نشاط Activity:

يُعنى نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم المستقل للعمليات والضوابط الرقابية, وترتبط إدارة التدقيق الداخلي تنظيميا مباشرة بأعلى سلطة داخل المؤسسة.

توكيدي Assurance:

متمثلة في عمليات الفحص الموضوعي لأدلة الإثبات بغرض التوصل إلى تقييم مستقل لإدارة المخاطر وفعالية نظام الرقابة والحوكمة.

إستشاري Consulting :

من خلال تقديم الخدمات الإستشارية من خلال التوصيات التي من شأنها إضافة قيم وتحسين فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة دون وجود مسؤولية إدارية على المدقق الداخلي.

مستقل Independent :

أي أن التدقيق مستقل عن النشاطات والعمليات التي تخضع لفحص المدقق الداخلي. وتعني الاستقلالية عدم وجود ظروف تهدد موضوعية المدقق الداخلي.

موضوعي objective:

الموضوعية حالة ذهنية تسمح للمدقق الداخلي بأداء مهمة التدقيق بنزاهة, وتتطلب الموضوعية بأن يكون رأي وأحكام المدقق الداخلي غير خاضعة لتأثير الآخرين.

الرقابةControl:

تعني أي إجراء تتخذه الإدارة أو مجلس الإدارة أو أي جهات أخرى لإدارة المخاطر وزيادة احتمالية تحقيق الأهداف المراد تحقيقها.

[1] خلف عبد الله الوردات, دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA مرجع سبق ذكره ص33-35

الحوكمة Governance:

فهي مزيج من العمليات والهياكل التي يطبقها المجلس لإنجاز وتوجيه وإدارة ومراقبة أنشطة المنشأة الموجهة لتحقيق أهدافها.

إضافة قيمة للمنشأة Add value:

جميع هذه الأدوات (إدارة الخطر, الرقابة, الحوكمة) تعمل من أجل إضافة قيمة للمنشأة من خلال خفض التكاليف واكتشاف وضع الغش وفحص وتقييم الرقابة الداخلية، والعمل على اقتراح ما يلزم لتحسين عملياتها ومساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عملياتها.

3. أهمية التدقيق الداخلي:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي, وأصبحت تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة, بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفايتها الإنتاجية, وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات, بحيث اعتبرت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة, وأحيانا يتم وصفها " بعيون الإدارة وأذانها" أو " ذراع الإدارة".

وأن الخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق للإدارة تتخذ الأشكال التالية:[1]

1.خدمات وقائية: حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول, وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.

2. خدمات تقويمية: حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المشروع, ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

3. خدمات إنشائية(بناءة): حيث تقوم هذه الوظيفة باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع, وتطمئن الإدارة على سلامة و دقة المعلومات المقدمة لها.

[1] خالد راغب الخطيب, مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية في القطاع العام و الخاص, الطبعة الأولى, مكتبة المجتمع العربي, عمان- الأردن, 2010 , ص 133

ثانيا: أنواع التدقيق الداخلي

بالرغم من تعداد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق. فمن الصعوبة أن يتم تدقيق تشغيلي دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي أو الأثر الإداري أو قياس مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات. كل هذا معهد المدققين فقد عمد على تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأقسام التالية من أجل تبسيط فهم كل نوع وتسهيل التعامل معه من أجل تحقيق أهداف التدقيق:[1]

1. تدقيق الالتزام:

يقصد به عملية التحقق والتأكد من التزام الإدارات بالقوانين والأنظمة والتعليمات في أدائها لعملها لتحقيق الأهداف المرسومة وفق الخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية والوقوف على نواحي القصور والخطأ ومن ثم العمل على علاجها وعدم تكرارها.[2]

2. التدقيق التشغيلي:

عرف التدقيق التشغيلي بأنه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختيار وتقويم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات, أو الوحدات المختلفة, زيادة عما تتطلبه عملية التدقيق التقليدية.

ويعرف التدقيق التشغيلي أيضا بأنه"الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعة والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة, كما يشمل التدقيق تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية و البشرية, بالإضافة إلى تقويم إجراءات مختلف العمليات, ويجب أن يتضمن التدقيق أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل, والطرق لزيادة الكفاءة والربحية.

يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك نهج عمل واقعية. فقد يكشف عن مشاكل هامة في مجال العمليات على سبيل المثال (تدقيق المشتريات, الأصول الثابتة, المستودعات.....الخ).

---

[1] خلف عبد الله الوردات, التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق, مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع عمان , 2006 ص55

[2] خلف عبد الله الوردات, دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA مرجع سبق ذكره ص 234

3. التدقيق المالي:

يعرف تدقيق الحسابات: التحقق الاقتصادي المنتظم لأدلة وقرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المنشأة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف إبداء الرأي الفني المحايد في صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير.

يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول وفق درجة المخاطر يتم تحديد نوعية التدقيق أهو مسبق أم لاحق؟[1]

تخضع كافة عمليات المالية للتدقيق المالي والمستندي والتي تقوم على:[2]

أ. التأكد من أن الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح و القواعد والتعليمات الصادرة والمعمول بها.

ب. التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتثبت من اعتماد السلطة المخول لها اعتماد الصرف في حدود صلاحيتها.

ج. المراجعة المستندية لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير والمخالصات والإيصالات والكشوف الأصلية

د. التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي.

4. تدقيق نظم المعلومات:

يقصد بالتدقيق الإلكتروني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق. فالتدقيق في بيئة المعالجة المحسوبة للمعلومات والبيانات المالية, جمع وتقييم وتحديد فيما إذا كان استخدام الحاسوب ونظام المعالجة الآلية يساهم في حماية المنشأة ويؤكد سلامة المخرجات في هذا النظام وفي تحقيق أهداف الموضوعة وبفاعلية والتأكد بأن الموارد المتوفرة في المنشأة تستخدم بكفاءة.

[1] خلف عبد الله الوردات, دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA, مرجع سبق ذكره ص 251

[2] خلف عبد الله الوردات, التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق, مرجع سبق ذكره ص 56- 57

الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة و مفيدة. [1]

5.تدقيق الأداء:

يعرف تدقيق الأداء على أنه تحسين الاقتصادية والكفاءة و الفعالية التي تؤدي بها الأنشطة والوظائف التنظيمية.

الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين. يطلق على هذا النوع من التدقيق التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية وتتم في الآتي:-

أ. **تقييم الأداء:** من حيث مدى توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات مع إبراز التوصيات العلاجية(التقرير الشهري للموازنة).

ب. **الحكم على الكفاية وترشيد الإنفاق:** حصر أي ضياع في استخدام موارد المنشأة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع المجهود المكرر الغير ضروري وأي إسراف في استخدام الموارد وعدم استخدامها بكفاءة وفعالية.

6.التدقيق البيئي:

عرف على أنه" فحص منظم ودوري للأداء البيئي لفريق عمل كامل الاختصاصات التي تتعلق بالأنشطة البيئية بما يتفق مع القوانين والسياسات الإدارية والبيئة وتقويم فعالية الوحدة البيئية وأنشطتها وتوصيلها إلى الأطراف التي يهمها تلك النتائج".

[1] خلف عبد الله الوردات, دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA, مرجع سبق ذكره ص259-260

[2] خلف عبد الله الوردات, نفس المرجع ص 290

يهدف من التدقيق البيئي قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المنشأة, وتحديد و تقييم المظاهر البيئية التالية: الأغبرة, الضجيج, حرق المخلفات، المواد المستنزفة لطبقة الأوزون....الخ.[2]

ثالثا: علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي

إن التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يختلفان في الأهداف على النحو التالي:[1]

- **التدقيق الداخلي** هدفه تحقيق أعلى كفاية إدارية إنتاجية من القضاء على الإسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات, كما يقوم بالتأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدارة للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات و تنفيذها.
- **التدقيق الخارجي** هدفه إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.

ورغم هذا الاختلاف توجد علاقة تكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي, إذ تعتمد الثانية إلى حد كبير على الأولى فتسهل أو تصعب مهمة المدقق الخارجي بمدى جودة نظام المراقبة الداخلية ومدى جدية وكفاءة الساهرين على مدى تطبيقه. والتدقيق الخارجي مكمل لابد منه للتدقيق الداخلي لما لاستقلالية وموضوعية المدقق الخارجي. بتعبير آخر, أن القيام بالمهمة على مايرام كمحترف من طرف الخارجي, والشعور المهني للمراجع الداخلي ويقينه بأن الكل يراقب ومراقب وحرصه الدائم من جهته على القضاء على النقائص والانحرافات التي يقف عليها المدقق الخارجي, يؤدي إلى تحسين التسيير وبالتالي إنجاح المؤسسة (أو المصرف) وازدهارها.[2]

المطلب الثاني: وظيفة التدقيق الداخلي, أخلاقياته ومهاراته

أولا: وظيفة التدقيق الداخلي

تأسيسا على ما تقدم نجد أن وظيفة التدقيق الداخلي استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية ويمكن تحديدها كما يلي: الوظيفة الأولى: الفحص Examining

[1] أحمد حلمي جمعة , المدخل إلى التدقيق الحديث, مرجع سبق ذكره ص 18

[2] محمد بوتين, المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق،الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 2005 , ص 24-25

الوظيفة الثانية: التقييم Evaluating

وتحدد الوظيفة الأولى طبيعة التدقيق الداخلي, أما الوظيفة الثانية فتمثل التطور في عمل التدقيق الداخلي.

وفيما يلي توضيح للوظيفتين على النحو التالي:[1]

1. **الوظيفة الأولى: الفحص:**

يعني مفهوم الفحص تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الآتي:

1. دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية, ومن إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
2. أن أصول المنشأة قد تم المحاسبة عنها, وأنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.
3. اختبار الرقابة الداخلية خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ, ووظيفة التنفيذ, ووظيفة المحاسبة.
4. تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات, بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله, وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.

وماهو جدير بالذكر أن المدقق الداخلي لديه من الوقت والخبرة, ليتمكن من انتقاد وتقييم جميع أوجه الرقابة الداخلية, ولذلك يطلق على وظيفة الفحص التدقيق المالي.

2. **الوظيفة الثانية: التقييم:**

تعد وظيفة التقييم امتداد لتدقيق الأحداث المالية, لذا فإن مفهوم التقييم يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع مراقبة.

وعليه فإن تحقيق هذه الوظيفة يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي عن طريق الخريطة التنظيمية وليس على أساس التقارير المالية–مثل التدقيق الخارجي–, وبناء على ذلك فإن المدقق الداخلي يعد في هذه الحالة ممثلا للإدارة العامة وليس ممثلا للإدارة المالية, وذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها أو مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.

[1] أحمد حلمي جمعة, المدخل إلى التدقيق الحديث, مرجع سبق ذكره ص 92–95

لذا يقرر البعض أن برنامج التدقيق الداخلي يجب أن يتضمن الخطوات التالية:

1. تحديد الأهداف العامة التي تضعها الإدارة العليا للقسم موضوع الدراسة.
2. تجميع البيانات المتعلقة بتنظيم القسم.
3. تحليل عمل القسم إلى جزئيات.
4. تقييم أعمال القسم والكشف عن أوجه الضعف أو عدم الكفاية لتلاقيها، وكذلك أوجه القوة أو الكفاية لتنميتها.
5. مقارنة النتائج التي توصل إليها بالأهداف.

و ما هو جدير بالذكر أن قيام المدقق الداخلي بأعمال الفحص والتقييم يتوقف على درجة استقلاله وهذا الاستقلال له جانبان:

الجانب الأول: المركز التنظيمي للمدقق الداخلي, وهذا يتوقف على نطاق الخدمات التي سوف تجنيها الإدارة منه.

الجانب الثاني: عدم اشتراك المدقق الداخلي في الأعمال التي تخضع لتدقيقه وانتقاده.

لذلك توجد مسؤولية مزوجة للمدقق الداخلي تجاه الأفراد الذي يراجع أعمالهم حتى يسود التعاون معهم لذا فهو ينصح ولا يأمر بل يساعدهم, ومن ناحية أخرى فإن عليه توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا حتى يحيطها علما بالنتائج التي توصل إليها في تدقيقه.

ثانيا: أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي

وضع معهد المدققين الداخليين IIA دليل أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي في سنة 2000 وقد تضمن أربعة مبادئ أخلاقية تشمل النزاهة, الموضوعية, السرية, الكفاءة وعشر قواعد سلوكية مقسمة وفقا للمبادئ الأربعة نذكر منها:[1]

1. الأمانة والموضوعية والاجتهاد.
2. عدم ممارسة الأنشطة الغير القانونية.

[1] أحمد حلمي جمعة, المدخل إلى التدقيق الحديث, مرجع سبق ذكره ص 96

3. عدم قبول الهدية من العملاء.
4. عدم المشاركة في عمل يتعارض مع أهداف المنشأة.
5. القيام بالأعمال بمهارة مهنية.
6. ضرورة الإذعان للمعايير المستخدمة في الممارسة المهنية للتدقيق المهني.
7. الحفاظ على سرية المعلومات.
8. الكشف عن جميع الحقائق المادية أو تلك التي تخفي ممارسات غير قانونية.
9. الكفاح المستمر من أجل تحسين الكفاءة وزيادة جودة الخدمة.
10. الالتزام بالحفاظ على مستويات عالية لمعايير الكفاءة والأخلاق والنزاهة.

ثالثا: مهارات المدقق الداخلي

ينبغي أن يمتلك المدققون المهارات والمسؤوليات التالية: [1]

1. مهارات التفكير الإنتقادي والتحليلي.
2. القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء اتصلت بالأشخاص أو بالمنظمة أو بالنظام.
3. المفاهيم و المبادئ والأساليب الجديدة للرقابة الداخلي.
4. الدراية والفهم التام بالمخاطر والفرص المتصلة بكل من العميل والمدققين.
5. تطوير أهداف عامة وخاصة فيما يتصل بأي مهمة تدقيق يضطلعون بها.
6. اختيار وتجميع(استخدام منظومة متكاملة من إجراءات التدقيق), وتقييم وتوثيق أدلة التدقيق, بما في ذلك استخدام أساليب الإحصاء والأساليب الغير الإحصائية في الاستدلال.
7. رفع التقارير عن نتائج التدقيق في عدة صور ولفئات مختلفة من متلقي تلك التقارير.
8. متابعة عملية التدقيق.
9. الأخلاقيات المهنية.
10. تكنولوجيا التدقيق التي يتم تطبيقها عبر عدد متنوع من أنواع تقارير التدقيق.

[1] أحمد حلمي جمعة, التدقيق الداخلي و الحكومي, دار صفاء للنشر و التوزيع, عمان, 2011 ص59

المطلب الثالث: معايير, تقنيات وأدوات التدقيق الداخلي

أولا: معايير التدقيق الداخلي

ترتكز المعايير إلى عدد من المبادئ وتوفر إطارا لأداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي. كما تعد المعايير متطلبات إلزامية وتتألف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي:[1]

1.معايير الصفات:

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة, والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير الصفات, وهي تتضمن كل من المعايير التالية:

1000- **الأهداف, الصلاحية والمسؤولية:** يتطلب تحديد أهداف, صلاحيات, ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير, وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دوريا وأخذ موافقة أعلى سلطة.

1100- **الاستقلالية والموضوعية:** يتمتع المدققين الداخليين بالاستقلالية في أداء واجباتهم, ولهم صلاحية بدأ أية إجراءات وإنجاز أية أعمال والتبليغ عن أي عمل, كلما رأى ذلك ضروريا لممارسة اختصاصاته, وعلى المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم, وأن لا يتأثروا بالبيئة التي يعملون بها, وأن يكون العمل بفعالية و مهنية و بدون تحيز.

1200- **البراعة وبذل العناية المهنية:** يتعلق هذا المعيار بما يتوجب على المدققين الداخليين امتلاك المعرفة, والمهارات, والكفاءة المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية.

1300- **الرقابة النوعية و برنامج التحسين:** يتطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يضع برنامجا للرقابة النوعية, وبرنامج التحسين, والذي يغطي جميع أعمال التدقيق الداخلي.

[1] خلف عبد الله الوردات, دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA, مرجع سبق ذكره ص 167-168

2.معايير الأداء:

تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي, وكذلك تعطي معيار للجودة/النوعية يمكن من قياس أداء تلك الخدمات من خلاله وبصورة عامة. كما تعطي وصفا لتطبيق معايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم بها المدققون الداخليون وهي تتضمن كلا من المعايير التالية-:[1]

2000- **إدارة نشاط التدقيق الداخلي:** يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي, منسجمة مع أنظمة المنشأة. وأن يعرض خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد المطلوبة, متضمنة التغيرات المرحلية الهامة, على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للإطلاع والمصادقة. كما أنه عليه الإفصاح على أثر أية قيود على الموارد والتأكد من أنها مناسبة, كافية, ومستغلة بفعالية لإنجاز الخطة الموافق عليها.

2100- **طبيعة العمل:** أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة الحوكمة بواسطة تقييم وتحسين هذه العملية من خلال :

1. وضع القيم والأهداف والإعلان عنها.
2. التأكد من فعالية الأداء ومسائلة الإدارة.
3. إيصال ملاحظات التدقيق.

ومساعدة المنشأة بتعريف وتقييم مواقع الخطر الهامة, والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة الخطر والرقابة. وإيجاد رقابة فعالة بواسطة تقييم فعاليتها و كفاءتها وتعزيز التحسين المستمر.

2200- **التخطيط للمهمة:** يحدد هذا المعيار المبادئ الأساسية لتخطيط عملية التدقيق الداخلي ويجب وضع وتدوين خطة (برنامج تدقيق) لكل مهمة متضمنة الأهداف والنطاق والوقت وتوزيع المصادر.وإن يتضمن نطاق المهمة اعتبارات الأنظمة, القيود, الموظفين، والأصول الملموسة.

[1] خلف عبد الله الوردات, دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA, مرجع سبق ذكره ص 168-170

2300- **تنفيذ المهمة:** يجب على المدققين الداخليين تعريف, تحليل, تقييم وتدوين معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة.

2400- **إيصال النتائج:** يجب على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة مباشرة, وأن يتضمن إيصال النتائج أهداف المهمة والنطاق بالإضافة إلى النتائج الملائمة, التوصيات, وخطط إنجاز التوصيات.

2500- **رصد مراحل الإنجاز :** يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق متابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة.

2600- **قبول الإدارة للمخاطرة:** عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطرة غير مقبول للمنشأة, عليه مناقشة الأمر مع الإدارة التنفيذية إذا لم يتم حل هذه المسائل المتعلقة بالمخاطرة, فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق والإدارة التنفيذية التقرير عن ذلك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل.

3.معايير التنفيذ:

فهي تطبيق كل من معايير الخواص(الصفات) ومعايير الأداء في حالات:-

- اختبارات الالتزام
- التحقيق بالغش والاحتيال
- التقييم الذاتي للرقابة

و يتم وضع معايير التطبيق بالأساس:

- **أعمال التوكيد** أشير لها بحرف (ت)A متصلا برقم المعيار مثل A1 nnnn.
- **أعمال الاستشارة** أشير لها بحرف(أ)C متصلا برقم المعيار مثل C1 nnnn.

ثانيا: تقنيات التدقيق الداخلي

تعتمد وظيفة التدقيق الداخلي على مجموعة من التقنيات عند تنفيذ مهامها من أجل تحقيق أهدافها بفعالية والكشف عن القصور والمخالفات المرتكبة، حيث تتمثل هذه التقنيات فيما يلي:[1]

[1] العمراوي نصيرة,بلحسين جميلة, دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية, مرجع سبق ذكره ص 23-24

1.المقابلة: تعتبر التقنية الأكثر استعمالا من قبل لجان التدقيق الداخلي فهي تتسم بوصف الإجراءات عن طريق السرد الشفهي دون الرجوع إلى وثائق ومستندات تتعلق بهذه المعلومات، حيث تتم المقابلة بين شخص أو شخصين من لجنة التدقيق وبين عمال المديرية أو الوكالة باختلاف مناصبهم، هذه التقنية تسمح بالحصول على معلومات مختلفة ومهمة قد تشمل بعض الأرقام والنسب وحتى بعض المعلومات الخاصة، حيث يمكن تلخيص مراحل المقابلة فيما يلي:

أ. التحضير للمقابلة: تتضمن هذه المرحلة تحديد سابق لموضوع المقابلة وذلك بمعرفة عامة حول المؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لها وإعداد الأسئلة بشكل جيد يسمح بالحصول على أجوبة بنفس المستوى.

ب. إجراء المقابلة: عند إجراء المقابلة يجب أخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- لا بد من توفير جو يسمح للمستجوب بإحساسه بالراحة حتى يجيب على الأسئلة وبكل موضوعية وشفافية.
- التأكد من فهم المستجوب لجميع الأسئلة التي تم طرحها.
- تذكير المستجوب بهدف المقابلة وإعطائه كل الحرية في التعبير عن آرائه.
- أن يرتكز المستجيب على ردود أفعال المستجوب ويأخذها بعين الاعتبار ليستشف منها بعض الاستنتاجات.
- أن لا يتردد المستجوب في طلب إيضاحات من المستجوب حول بعض المتغيرات (بيانات، أرقام، معلومات...) تكون بقيم كبيرة أو بصورة غير متوقعة.

ج. نهاية المقابلة: في نهاية المقابلة يقوم المستجيب بتلخيص وتبويب نتائج المقابلة والمصادقة عليها على أن تخص نتائج المقابلة بالقبول والمصادقة من قبل المستجوب قبل تقديمها وإعلانها بصفة رسمية من طرف المدقق الداخلي (المستجيب) إلى الهيئة المسئولة (قسم التدقيق).

2.الفحص التحليلي: يعتبر الفحص التحليلي من الأساليب الفعالة والتي تلعب دورا هاما في مهمة التدقيق، وذلك من خلال مساعدة المدقق في التخطيط لمهامه وجمع أدلة الإثبات اللازمة لعمله وتقييم نتائج التدقيق من خلال قيامه بمجموعة من الفحوصات التي تتضمن تحقيقات، تحريات ومقارنات لجميع

المعلومات والتدفقات المرتبطة بالعمليات محل التدقيق، تتيح هذه التقنية للمدقق الداخلي اكتشاف الانحرافات والفروق الموجودة بين ما هو مسطر وما هو محقق كنتائج.

3.المشاهدة المادية: تعتبر هذه التقنية طريقة مباشرة للحصول على أدلة إثبات ميدانية حيث أن المدقق لا يكتفي بالوثائق والمستندات التي يدرسها على مستوى قسم التدقيق الداخلي وإ نما يستدعي الأمر خروجه ميدانيا للدراسة والملاحظة المادية مثل زيارة مصالح أو مديريات المؤسسة، حيث تعد هذه الزيارات والفحوص الميدانية قاعدة أساسية في مرحلة التحقيق والتدقيق في الحسابات وذلك بهدف التحقق والتأكد من السير الحسن والفعلي للإجراءات ومدى احترام مبادئ الرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق بملاحظة وتقييم ما يلي:

- الإجراءات: كعملية التوظيف، خروج ودخول العمال، إعداد الفواتير...الخ.
- الأصول: بمعنى الملاحظة الكمية والنوعية لأصول المؤسسة (الجرد).
- الوثائق: الوثائق والمستندات التي تتداول في المؤسسة (وثائق محاسبية، قوائم مالية، القوانين).
- السلوك والأداء: يتم ذلك أثناء عمل الموظفين، بملاحظة الصعوبات التي يتلقونها في تنفيذ أعمالهم أو يمكن أيضا ملاحظة السلوك من خلال الاستجوابات المختلفة.

ثالثا: أدوات التدقيق الداخلي

بالإضافة إلى التقنيات السابقة الذكر يعتمد المدقق الداخلي على مجموعة من الأدوات التي تمكنه من تنفيذ مهامه وفق الأهداف المحددة والمسطرة والوصول إلى المعلومة وإ عطائها بشكل جيد، تستعمل هذه الأدوات عادة عند تطبيق التقنيات السابقة الذكر، حيث يمكن تصنيفها على النحو التالي: [1]

1.<u>المعاينة</u>:

تزايد حجم وأنشطة المؤسسات جعل من المعاينة وسيلة حتمية لإجراء الاختبارات على أعمال التدقيق، لكون قيام المدقق بفحص كل القوائم المالية والقيود والفواتير والإجراءات أصبح من الأمور المستحيلة في الشركات الكبيرة، إلا أننا نميز بين نوعين من المعاينة :

[1] صالح مرصاد, محمد الأمين طفيش, المراجعة الداخلية و التدقيق في البنوك التجارية, مذكرة ليسانس, جامعة ورقلة 2013/2012 ص 37-40

أ.المعاينة الإحصائية: تعتمد هذه الطريقة على النماذج الإحصائية وقوانين الاحتمالات، ومضمون هذه الطريقة هو تقسيم المجتمع الإحصائي إلى فئات، ويتم اختيار العينة من هذه الفئات، هذه العينة يختار منها مفردات التي تخضع إلى مراقبة معينة وذلك حسب أهداف المدقق والأعمال الموكلة إليه، ثم يقوم بتعميم النتائج على كل المجتمع الإحصائي، هذا الأخير في التدقيق قد يكون: فواتير، قيود محاسبية، أرصدة، أجور.

ب.المعاينة غير الإحصائية: تعتمد بدرجة كبيرة على حدس المدقق، حيت يقوم المدقق الداخلي وبصفة شخصية وباعتماده على كفاءته وخبرته وتجربته المهنية باختيار العينة ويجري عليها أعمال التدقيق، ثم يقوم بتعميم النتائج عليها، هذا دون استعمال أي جداول أو نماذج إحصائية، وغالبا ما تختار هذه الطريقة بحجة أن التدقيق عملية حكمية ترتبط بشكل كبير بالخبرة والتقدير الشخصي.

2.<u>المعلوماتية</u>:

في ظل التطور التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال، أصبح من الصعب مزاولة نشاط التدقيق الداخلي يدويا، خاصة بعدما أصبحت جل مصالح المؤسسة تعتمد على النظام الآلي، ولهذا أصبح من بين أهم شروط كفاءة المدقق الداخلي، الإلمام بتقنيات الإعلام الآلي بدءا بتشغيل الحاسوب إلى فهم كيفية سير البرامج المستعملة من طرف المصالح ومراقبتها، وهذا لكون أن مهام المدقق الداخلي ستأخذه حتما لمراجعة خلية الإعلام الآلي داخل المؤسسة، ولهذا كان لزاما عليه التأكد من صحة البرامج المصممة من قبل هذه الخلية، ومدى فعاليتها ومطابقتها للأهداف والنتائج المراد الوصول إليها، حيث تستطيع هذه الخلية تصميم برنامج صحيح إلا أنه لا يتماشى مع أهداف المؤسسة، وهنا يكمن دور المدقق في التأكد من فعاليته .وحاليا تزخر السوق ببرمجيات نموذجية تكاد تغطي مختلف عمليات الاستغلال في المؤسسة، ومن أهمها برامج المشتريات، الفوترة، الخزينة، تقييم وتسير المخزونات، الاستثمارات، الإهتلاكات والأجور، ومراقبة المدقق الداخلي لهذه البرمجيات تكمن في:

- دراسته لدفتر شروط البرنامج ووثائقه، مع التطلع على مختلف أنواع الرقابة التي يتوفر عليها.
- إجراء الرقابة حول المعلومات الداخلة والخارجة من هذا البرنامج للتأكد من مدى شمولية وحقيقة المخرجات.
- الرقابة على طريقة المعالجة التي تخضع لها المدخلات.

- وضع آليات لأمن وضمان سرية المعلومات المنتجة من طرف البرنامج.

على المراجع أيضا الأخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لمهمته الأخطار الناجمة عن المعلوماتية، سواء كانت المادية منها: السرقة، التخريب، تعطيل الآلات والبرامج، أو الغير المادية: كالتزوير والغش، إفشاء الأسرار و التلاعب بالمعلومات.

3.اللقاءات وقائمة الإستقصاء:

يستفسر المدقق الداخلي أثناء أداء مهمته على الكثير من الأمور الخاصة بنشاط كل مصلحة، هذا ما يقتضي على المدقق تحضير لقاءات مع المسئولين يقدمون له فيها شروح عديدة شفوية كانت أم كتابية، ولهذا كان من الضروري أن يكون المدقق الداخلي يمتاز باللباقة للعلاقات الكثيرة التي يبنيها مع العمال والمسئولين، والتي تعتبر كمصدر مهم للمعلومات وتستعمل كإحدى وسائل الإثبات.

أما قائمة الاستقصاء والتي تعرف أيضا بالاستمارة، فهي أكثر أهمية من اللقاءات حيث لا نتصور تقييم لنظام الرقابة الداخلية بدون استمارة، التي تمثل الخطوة الأولى لعملية التقييم وترسم خطة التقييم لنظام الرقابة الداخلية.

وجرت العادة أن لكل وظيفة رئيسية في المؤسسة إستمارة، وهي عبارة عن مجموعة أسئلة تمثل الشروط المثالية للسير الحسن لهذه المصلحة، وبالتالي تسمح لنا هذه القائمة من تحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، وبالتالي تركيز تقييم نظام الرقابة الداخلية على نقاط الضعف، وهذه الأسئلة تطرح وكل ما كان الجواب عليها بنعم كلما كان ذلك على العموم مرضيا وإيجابيا، والعكس كلما كان الجواب بالنفي، كلما كان ذلك ضعفا في نظام الرقابة الداخلية.

على العموم، أهم الوظائف التي على المدقق الداخلي تحضير لها في قائمة إستقصاء هي: دورة المشتريات؛ الرواتب والأجور؛ المخزونات ودورة الإنتاج؛ دورة المبيعات؛ الصندوق والبنك؛ أوراق المساهمة والتوظيف المالية؛ الاستثمارات.

وعادة ما تعرض قائمة الاستقصاء في شكل جداول من أربع خانات: واحدة للأسئلة، الإجابة بنعم، الإجابة بلا، الملاحظات.

4.رموز شبكة التدفقات:

من أهم الوسائل التي تستعمل لشرح نظام الرقابة الداخلية قبل عملية التدقيق والذي يسمح بتحديد النقائص والأخطاء، وبالتالي يعتبر وسيلة مهمة لتقييم نظام الرقابة الداخلية هي خرائط التتابع أو شبكة التدفقات . والتي تقوم بوصف الإجراءات المعمول بها داخل المؤسسة، والمعلومات المتبادلة بين المصالح، وذلك عن طريق أشكال أو رموز تبين الوثائق المستعملة وكيفية انتقالها عبر المصالح، كما تبين بصفة خاصة أنواع الرقابة التي تخضع لها من طرف موظفي تلك المصالح أثناء مرورها بها، ومعرفة عيوب ومزايا ذلك (جمع أو عدم جمع وظائف متعارضة في شخص واحد، ووجود قيمة مضافة أو عدم وجودها نتيجة تدخل المتدخلين في العملية).

يجدر بالإشارة أن المدقق مختار بين هذه الطريقة أو كتابة ملخص يصف فيها الإجراءات ومسار الوثائق، غير أن شبكة التدفقات تعتبر الأفضل لكون الملخص يتعذر استعماله عند وصف الإجراءات المعقدة، ولهذا نقول أن الملخص يعتبر مفيدا عند المؤسسات الصغيرة التي لها إجراءات بسيطة، أما المؤسسات الكبيرة ذات الإجراءات المعقدة والمتداخلة والتكرارية النموذجية فهنا لا بديل لشبكة التدفقات، وأهم الرموز المعترف بها والمستعملة في شبكة التدفقات والجدول الموالي يوضح تلك الرموز:

الشكل (1-1): جدول للرموز المستعملة في خريطة التدفق.

رموز خاصة بالعلاقات	رموز أساسية
مستند أو وثيقة	نقطة بداية المخطط
المعالجة أو عملية إدارية	رابط خارج الصفحة
المراقبة	اختيار أو قرار
تصنيف نهائي	سير الوثائق
تصنيف مؤقت	سير المعلومات
سجل أو ملف	الإنتقال إلى آخر الصفحة
رموز خاصة بالمعلومات	
معالجة معلوماتية	لائحة معلوماتية
مراقبة	قرص ممغنط

المصدر: العمراوي نصيرة, بلحسين جميلة, دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية, مرجع سبق ذكره ص 27

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في المصارف

وتعود أهمية التدقيق على أعمال المؤسسات المصرفية واستخدام أكثر الأساليب والمنهجيات الحديثة في التدقيق، للدور المركزي الذي تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية بالدول المختلفة، وتتسم المصارف التجارية في تأديتها لأعمالها بثلاث سمات مهمة تميزها عن غيرها من المنشآت، و تتعلق هذه السمات بالربحية، والسيولة والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على أوجه أنشطتها المتمثلة في قبول الودائع وتقديم الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية.

كما تعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل المصرف لما لها من أثر كبير على سير العمل داخله وصولاً إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على القوة السوقية للسهم ومن ثم الحفاظ على ودائع العملاء.

المطلب الأول: طبيعة التدقيق الداخلي والاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل المصرفي.

أولاً: طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع الدول، فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) لعام 1990 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المصرف بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها، ويمتلك حقاً مقصور عليه باستعمال المصطلح " مصرف" كجزء من إسمه.

وتتمثل الوظيفة الرئيسية في المصرف التجاري في قبول الودائع والائتمان إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى، مثل بيع وشراء العملات الأجنبية والأوراق المالية.

ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث

يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل. [1]

ثانياً: الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل المصرفي

تتميز عملية التدقيق الداخلي في المصارف عن غيرها من المنشآت الأخرى باعتبارات معينة في ضوء الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي:[2]

- طبيعة المخاطر المرتبطة بالمعاملات المصرفية.
- الاعتماد الكبير على أنظمة الحاسوب لمعالجة المعاملات.
- تأثير التعليمات و التشريعات التي تعمل ضمنها.
- التطور المستمر للخدمات الجديدة والممارسات المصرفية، والتي قد لا تتناسب أحيانا مع مستوى التطورات في المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية التي تتطلبها.

المطلب الثاني: أسس, أهداف وخطة التدقيق الداخلي في المصارف

أولا: أسس التدقيق الداخلي في المصارف

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:[3]

1.الأسس الإدارية: تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء البنكي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للبنك؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011 ص 20

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، نفس المرجع، ص 21-22

[3] سمية خلاف, دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية, مذكرة ماستر علوم التسيير, جامعة أم البواقي، 2014/2013 ص 60

- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاءه قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ

2. الأسس المالية والمحاسبية : ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال البنوك، وأهمها:

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.
- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ البنك بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.
- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي من مكونات المنظومة الرقابية في المصرف ولها الحق في التدقيق على جميع العمليات والأنشطة المنفذة بالمصرف من أجل مساعدة المصرف على تحقيق أهدافه وذلك من خلال: [1]

1. التأكد من التزام الإدارة والدوائر في المصرف, خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات و الإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية محددة.
2. التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية في المصرف.
3. التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها.
4. تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المصرف.
5. اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر والأنشطة في المصرف بالإضافة إلى الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الممتلكات والموجودات.
6. تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر والحوكمة في المصرف وما اشتملت عليه مراكز الخطر بالإضافة إلى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

ثالثا: خطة التدقيق الداخلي في المصارف

يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) إلى أن تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي يجب أداءها وفقا لخطة التدقيق للبيانات المالية للبنوك(خطة التدقيق الداخلي في المصارف) التي تتضمن مايلي:[2]

1. الحصول على الفهم بخصوص العمل:

يتطلب الحصول على الفهم بخصوص أعمال البنك أن يفهم مايلي:

[1] جمعية البنوك في فلسطين, التدقيق الداخلي في البنك وظيفيا , على الموقع www .abp.ps, تاريخ الإطلاع 2019/02/20

[2] أحمد حلمي جمعة, تدقيق البنوك و الأدوات المالية المشتقة, الطبعة الثانية, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان 2015, ص 33-35

أ. هيكل رقابة البنك المركزي (المشرف): تلعب رقابة البنك المركزي دورا هاما في البنوك بشكل خاص, ويضع المنظمون متطلبات على تلك البنوك ليكون لديها هياكل رقابية مؤسسية فعالة.

ب. البيئة الاقتصادية والتنظيمية السائدة للبلدان الرئيسية التي يدير فيها البنك عملياته.

ج. ظروف السوق القائمة في كل من القطاعات الرئيسية التي يدير فيها البنك عملياته.

2. فهم طبيعة مخاطر الأعمال المصرفية:

توجد العديد من المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية والتي سنذكرها لاحقا, وهي ليست فريدة بالنسبة للبنوك, إلا أنها هامة في كونها تخدم في تشكيل العمليات المصرفية, ولذلك يجب أن يحصل المدقق على فهم لطبيعة تلك المخاطر وكيف يديرها البنك, حيث يسمح هذا الفهم أن يقيم المدقق مستويات المخاطر الذاتية ومخاطر الرقابة المرتبطة بنواحي مختلفة من عمليات البنك, وتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق.

المطلب الثالث: التنظيم الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء في المصارف

أولا: التنظيم الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي

يعتمد التنظيم الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي على عدة عوامل منها: حجم الشركة و نوعها, ومجال عملها وأهداف التدقيق الداخلي إضافة إلى عدد العاملين في دائرة التدقيق الداخلي ومؤهلاتهم.

وفيما يلي وصفا للمراكز الوظيفية في دائرة التدقيق الداخلي في قطاع البنوك:[1]

1. مدير التدقيق الداخلي Audit Director:

يخول مدير التدقيق بإدارة برامج شاملة واسعة النطاق للتدقيق الداخلي وتكون لديه حرية الإطلاع الكاملة الغير المقيدة على جميع العمليات داخل المنشأة, وسجلاتها وممتلكاتها وتقديم التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق المستقلة كما يقوم مدير التدقيق بتحديد الأهداف السنوية لدائرة التدقيق الداخلي والتي تبنى على أساس أهداف وغايات عملية التدقيق بناء على خطط وسياسات الشركة وتحديد الجهات التي توزع لها التقارير.

[1] خالد راغب الخطيب, مفاهيم حديثة في الرقابة المالية الداخلية في القطاع العام والخاص, مرجع سبق ذكره ص 147-149

2. رئيس التدقيق الداخلي Audit Manager:

يقوم رئيس التدقيق برفع تقاريره مباشرة إلى مدير التدقيق ويكون مسؤولا عن تنسيق الخطط والموافقة على أوراق العمل النهائية.

3. المدقق الرئيسي Senior Auditor:

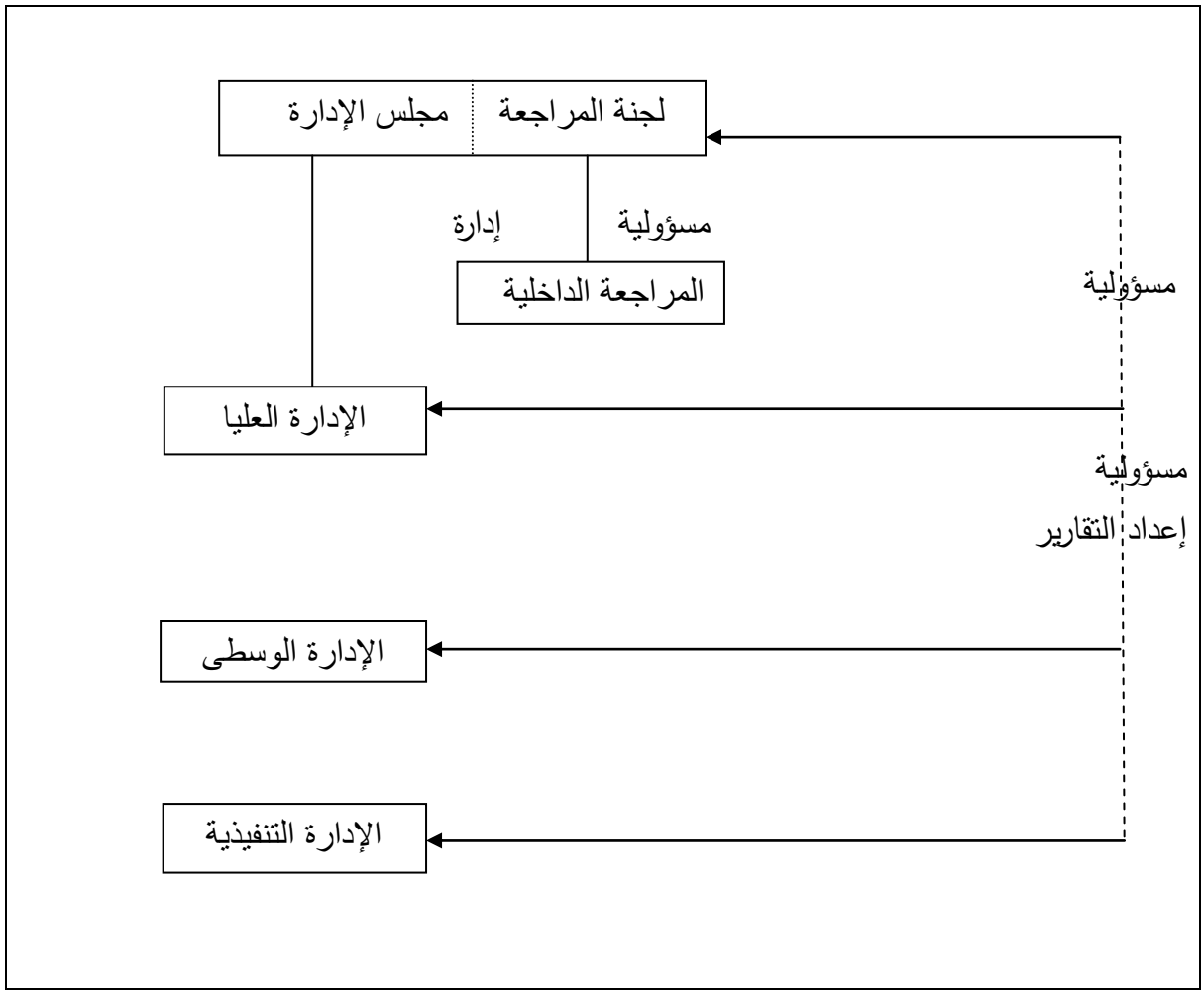
يعتبر مسؤولا عن عمليات التدقيق الجاري (التدقيق المالي, وتدقيق العمليات) تحت إشراف رئيس التدقيق, وقد يكون مسؤولا عن الإشراف على المدققين المساعدين (المبتدئين) أثناء عملية التدقيق, وأعمال الإشراف, والتأكد من اتباع خطوات برامج التدقيق المعتمدة وإجراء بعض التعديلات على إجراءات التدقيق عند الحاجة.

4. المدقق المساعد Associated Auditor:

يكلف الموظفون المساعدون (المدققون الداخليون) بأعمال التدقيق التفصيلية تحت إشراف المدققين الرئيسيين وتوجيهاتهم بالنظر إلى الموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف هم في معظمهم موظفون مبتدئون ويلزمهم التدريب خصوصا خلال الأشهر الأولى من التحاقهم بالعمل.

ويمكن توضيح علاقة دائرة التدقيق الداخلي بالإدارات والأقسام الأخرى وكيفية تقديم التقارير في الشكل رقم(1-2) حيث تلجأ بعض البنوك إلى إنشاء ما يطلق عليه لجنة التدقيق, وتتكون هذه اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين, وذلك لغرض الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي مما يزيد باستقلالية المدقق الخارجي ودائرة التدقيق الداخلي عن الإدارة وكلما ازدادت العلاقة بين قسم التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق توفرت الاستقلالية لهذه الدائرة, يجب أن يتم اعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالدائرة من قبلها.

الشكل(1-2): العلاقة بين التدقيق الداخلي والمستويات الإدارية المختلفة.



المصدر: خالد راغب الخطيب, مفاهيم حديثة في الرقابة المالية الداخلية في القطاع العام والخاص , مرجع سبق ذكره ص 149

يوضح الشكل (1-2) طبيعة العلاقة بين قسم التدقيق الداخلي والمستويات الإدارية المختلفة, ونلاحظ أن قسم التدقيق الداخلي يرتبط مع لجنة التدقيق, وهي المسؤولة عن إيصال وتوجيه المعلومات والإرشادات إلى المستويات الإدارية المختلفة.

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء في المصارف

يعد التدقيق الداخلي أداة مستقلة عن الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها تتمثل في التأكد من حماية أصول المصرف وضبط إدارة المخاطر ومنها أيضا:[1]

- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف.
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطر العالية.
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة التدقيق.
- إعداد تقرير التدقيق ورفعه إلى الإدارة العليا في المصرف.
- القيام بمهمات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب المزيد من التحقيق.
- المساعدة في تطوير النظم وحل المشكلات في بدايتها قبل أن تتفاقم.
- التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف.
- تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات وتقديم تقارير بشكل مستقل إلى لجنة التدقيق.
- التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين و اللوائح داخل المصرف.
- زيادة الثقة في القوائم المالية للمصرف.

[1] سليمان عبد الله حمادي, داود سليمان سلطان, التدقيق الداخلي في المصارف التجارية أداة لتقويم الأداء ووسيلة لمعالجة الانحراف , تنمية الرافدين العدد 117, المجلد 37 لسنة 2018

خلاصة الفصل:

إن التدقيق الداخلي تتعدى وظيفته ا كتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسبية , حيث ظهرت صور جديدة مشرفة للمدقق الداخلي اتجاه الأفراد. وهو نشاط التقييم ومراجعة أعمالهم لمساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال استقلاله التنظيمي لمساعدتهم في تطوير وتحسين أعمالهم, كذلك توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد و ذلك باستخدامه لمختلف الأدوات والتقنيات الخاصة بالمدقق الداخلي مع أخذه بعين الاعتبار المعايير المتبعة دوليا ولابد أن يتسم بالأخلاقيات والمهارات اللازمة لمزاولة مهنة التدقيق الداخلي على أحسن وجه.

كما صمم التدقيق الداخلي لإضافة قيمة وتحسين أداء المصارف ومساعدته ا في تحقيق الأهداف من خلال توفير أساليب رقابية تقيم وتحسن فعالية عمليات إدارة المخاطر وذلك بالسهر على ضمان التسيير الأمثل في المصارف لتفادي انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة.

تمهيد:

إن قطاع المصارف يحتل مكاناً متميز داخل القطاع المالي، فالمصارف من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشار فهي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل هذه المصارف من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر, نظرا لأنها لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل مع النقود إقراضا واقتراضا, وبهذا فهي تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية وكذلك ظروف ومخاطر القطاع، ولأن النقود كقوة شرائية عام ة تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع معين أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه محلياً وعالمياً، لذا فمن الضروري ضبط المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارتها بما يحقق سلامة الأداء المصرفي.

ولتوضيح أهم هذه الإجراءات لمواجهة مختلف المخاطر المصرفية, ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين, المبحث الأول سنتناول فيه المخاطر المصرفية و مقومات إدارتها والمبحث الثاني نتناول فيه التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: المخاطر المصرفية ومقومات إدارتها

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها. وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف وإعداد الإستراتجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر و تعريفها وذلك بهدف إدارتها, معالجتها أو التحكم فيها مع تحقيق المستوى المطلوب من المواءمة بين أثر هذه المخاطر والعوائد التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية, مصادرها وأنواعها

إن أسباب الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى, وبالتالي يمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها أصبح يمثل حجر الزاوية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها, وربما كان ذلك يشكل الدافع الأقوى

لقيام لجنة بازل في إصدار العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التشغيل.

أولا: مفهوم المخاطر المصرفية

إن مصطلح المخاطرة, بمعناه الواسع يشير إلى خطر الانحراف المعاكس (المغاير) في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة, وهذا مايفسر بأن المخاطر بالمعنى الاصطلاحي يمكن أن يعبر عنها كتوزيع احتمالي مع انتشار النتائج المستقبلية حول مستوى التوقع. أن إمكانية تحقيق انحراف موجب يعبر عن فرصة, فيما يفهم من الحالة المعاكسة (الانحراف السالب) بأنها مخاطرة.

على صعيد الصناعة المصرفية, تعرف المخاطرة بأنها الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال.[1]

وكما عرف بأنه: "احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".[2]

عرف أيضا: " الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا".

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر المصرفية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة نتيجة انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة.

[1] حاكم محسن الربيعي,حمد عبد الحسين راضي, حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة, دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع, الأردن, عمان, الطبعة الأولى,2011 ص 161

[2] نور الإسلام سعدودي, دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية, مذكرة ماستر علوم مالية و محاسبية, جامعة ورقلة, 2015/2014 ص13

ثانيا: مصادر المخاطر المصرفية

يرتبط حدوث المخاطر المصرفية بمجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى احتمال حدوث اختلاف بين ما هو متوقع وبين النتائج الفعلية، وقد تكون هذه الأسباب خاصة تتعلق بعمل المصرف أو عامة متعلقة بالمحيط الذي يعمل فيه المصرف، ويمكن إيجاز هذه المخاطر فيما يلي:[1]

1. المخاطر الخاصة:

يطلق على المخاطر الخاصة تسميات متعددة منها المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتنويع والمخاطر غير النظامية (Non-systematic Risks) والمخاطر اللاسوقية، وتعرف بأنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمصرف، فالعوامل التي تحدد هذه المخاطر تكون مستقلة تماما عن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد سواء في حالة الرواج الاقتصادي أو في حالة الأزمات الاقتصادية.

وتتعلق هذه المخاطر بطبيعة نشاط المصرف أو طريقة تسييره أو إدارته بحيث تتحقق هذه المخاطر نتيجة لضعف الإدارة من حيث هيكلها أو طريقتها المتبعة في تسيير مشاكلها العمالية، وكذلك تغير أذواق الزبائن نتيجة تطور وظهور منتجات جديدة ويمكن لهذه المشاكل أن تؤثر في رغبة الزبون وقدرته على سداد ما عليه اتجاه المصرف في الآجال المحددة، ومن الأمثلة على هذه المخاطر انخفاض أرباح مصرف معين أو ظهور منافس جديد.

وهذه المخاطر يمكن تجنبها من خلال وضع سياسات ملائمة وضوابط و إجراءات ملائمة من خلال تنويع الائتمان, فالتنويع الجيد للأموال الائتمانية يمكن متخذي القرار الائتماني في تجنيب التقلب في التدفقات النقدية المتأتية من عملية تقديم الائتمان، وكذلك اختيار المسيرين من أصحاب الكفاءات وكذا القيام ببرامج تأهيلية لتحسين مستواهم، وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بآليات الحوكمة.

[1] أمير بن مخلوف, آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية و تعزيز الاستقرار المالي, رسالة دكتوراه في علوم التسيير, جامعة أم البواقي, 2016/2015 ص 31-32

2. المخاطر العامة:

يطلق على المخاطر العامة تسميات متعددة منها: المخاطر النظامي ة (Systematic Risks), مخاطر السوق والمخاطر الغير القابلة للتنويع و المخاطر التي لا يمكن تجنبها, وتتعلق هذه المخاطر بالبيئة التي يعمل بها المصرف مثل مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل والتي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التقليل من آثارها السلبية من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية وإعداد خطط للطوارئ واعتماد أسلوب ا لإدارة الحذرة التي تركز على جوانب الأمان من خلال المواءمة بين السيولة، الأمان والربحية، وكذلك يمكن تجنب المخاطر العامة من خلال تجنب بعض أنواع الائتمان أو الأنشطة غير الملائمة وكذلك من خلال التأمين .

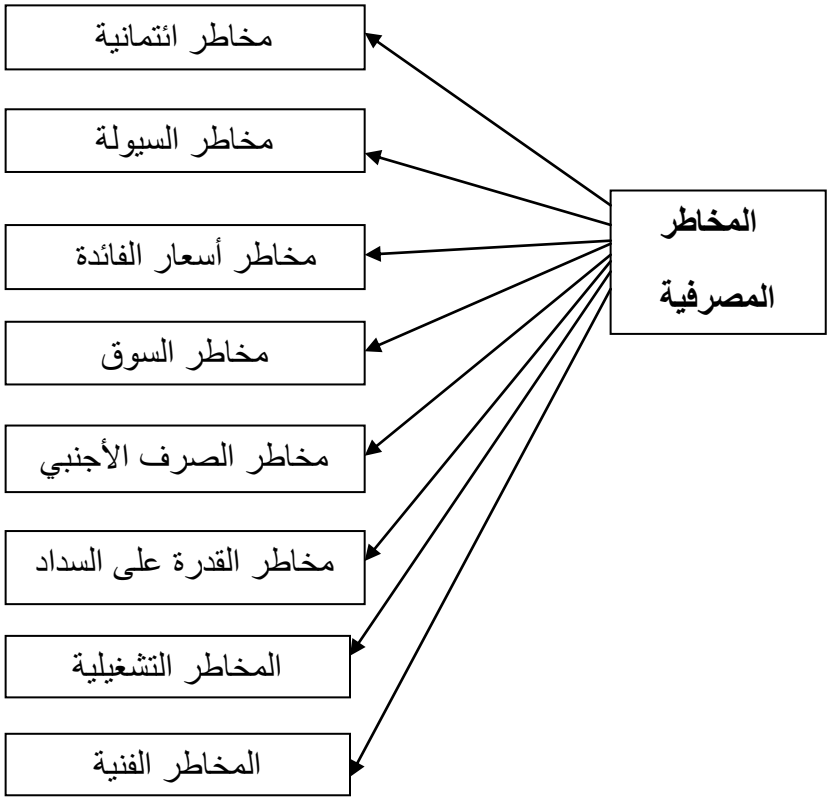
إن أهم مايميز هذا النوع من المخاطر:

- شمولية هذه المخاطر إذ لا تقتصر على قطاع معين أو نشاط معين؛
- تتحدد أساسا بالظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد كحالات التضخم والكساد...إلخ؛
- تمس في أغلب الأحيان التكاليف الثابتة المرتفعة.

ثالثا:أنواع المخاطر المصرفية:

تعد المخاطر المصرفية في ظل العولمة و التغيرات المتسارعة من أكبر التحديات التي تواجه المصارف وتؤثر تأثيرا كبيرا في أدائها إذ تختلف و تتنوع المخاطر المصرفية باختلاف بيئات الأعمال والأنشطة المختلفة التي تمارسها, نذكر منها أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية وهي حسب الشكل التالي:-

الشكل(2-1): المخاطر المصرفية الرئيسية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع طارق عبد العال حماد,إدارة المخاطر (أفراد,إدارات,شركات,بنوك),الناشر منشأة المعارف, مصر, 2007, ص 196

1. المخاطرة الائتمانية:

المخاطرة الائتمانية تنشأ عن احتمالات التغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل الذي يعمل فيه العميل(الفرد أو شركة الأعمال) بحيث تؤثر على التدفقات النقدية الداخلة له والتي تستخدم لخدمة الائتمان وفوائده, ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف.

كذلك فإن قدرة العميل على إعادة رد الائتمان تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة العميل ولهذا السبب فإن عموما البنوك تقوم بتحليل الائتمان لكل عميل على حدة لتقييم قدرته على رد الائتمان, لذلك فإن السبب الرئيسي وراء المخاطرة الائتمانية هو العميل بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه, برد أصل الائتمان وفوائده.[1]

وعليه تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين, ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.[2]

2. مخاطرة السيولة:

قبل التطرق إلى مخاطرة السيولة لا بد من تحديد مفهوم السيولة, فالسيولة تعني (مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين), أما مخاطرة السيولة فيمكن تعريفها فيمكن تعريفها بأنها (التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل مواز وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات).

إن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لغرض تلبية سحوبات المودعين وانتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات إضافية, وغالبا ما تقوم المصارف ولغرض معالجة النقص في السيولة إلى الاستثمار بالأوراق المالية القصيرة الأجل لتحقيق ميزتين, أولهما سهولة تسييلها وبالتالي إعانة الاحتياطات الأولية عند الحاجة إلى النقد, وثانيهما الحصول من خلالها على فائدة نتيجة الاستثمار في هذه الأدوات المالية.[3]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني, الطبعة الأولى, مؤسسة الوراق, عمان, الأردن, 2002 ص175-176

[2] طارق عبد العال حماد, إدارة المخاطر (أفراد,إدارات,شركات,بنوك), مرجع سبق ذكره, ص197

[3] صادق راشد الشمري, إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي المصارفي التجاري,دار البازوري للنشر, عمان 2013 ص 69-70

لذلك هناك معنى آخر شائع لمخاطرة السيولة وهي أن قيم الأصول القصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج, ومن هذا المنطلق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة.[1]

3. مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة, وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات و تكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر, وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة, لذلك فإن الإيرادات غير مستقرة أيضا, وأي شخص يقترض يكون معرضاً لمخاطرة أسعار الفائدة, فالمقرض الذي يكسب سعرا يكون معرض لمخاطرة أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة, وكلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين, أما الجانب الآخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصاً للكسب أيضاً.

وهناك مصدر آخر لمخاطرة أسعار الفائدة, هذا المصدر كامن في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية. والحالة الشهيرة لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت, فالمقترض يمكنه دائما أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضا شديداً. وتحمل الودائع خيارات أيضا حيث أنها يمكن أن تحول إلى ودائع بأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة. والمخاطر الاختيارية يطلق عليها عادة مخاطر فائدة غير مباشرة, وهي لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة, بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردودات وتكاليف ممارسة الخيارات المتضمنة في المنتجات المصرفية ويجرون إختياراتهم تبعا لظروف أحوال السوق.[2]

[1] طارق عبد العال حماد, نفس المرجع, ص 200

[2] طارق عبد العال حماد, نفس المرجع ص 202

4. مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر التي تنشأ عن التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في العوامل الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي, وأسعار السلع, وأسعار الأوراق المالية.[1]

5. مخاطرة الصرف الأجنبي:

هي المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار العملات الأجنبية، وبالتالي التأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يقتضي إلماما بأسباب تقلبات أسعار الصرف. ويتجسد خطر الصرف عادة في حالة تسعير نشاط تبادلي بعملة تختلف عن العملة المرجعية، أو أنه تطلب عملية صرف لم يتم تغطيتها. [2]

6. مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات:

مخاطر رأس المال أو السداد الالتزامات: تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، وتعجز المؤسسة عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة ويتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.[3]

إن القدرة على الدفع هي النتيجة النهائية لرأس المال المتاح و كل المخاطر التي يتم تحملها, الائتمان, سعر الفائدة, السيولة, المخاطرة السوقية أو التشغيلية. فالقضية الأساسية المتصلة بكفاية رأس المال هي تحديد أي مستوى من رأس المال ينبغي ربطه بالمخاطرة الإجمالية من أجل المحافظة على مستوى مقبول من اليسر.[4]

---

[1] حاكم محسن الربيعي,حمد عبد الحسين راضي, حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطر, مرجع سبق ذكره, ص 161

[2] حياة نجار, إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل, رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية, جامعة سطيف, 2014/2013, ص183- 185

[3] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011 ،ص74

[4] طارق عبد العال حماد, إدارة المخاطر (أفراد,إدارات,شركات,بنوك), مرجع سبق ذكره 206-207

7. المخاطرة التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي تلك المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات, وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية. وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر, يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة وألا تتخذ إجراءات تصحيحية.

8. المخاطر الفنية:

تغطي المخاطر الفنية عددا كبيرا من المخاطر المحددة, وتشمل:[1]

- أخطاء في عملية تسجيل المعاملات.
- أوجه قصور في نظام المعلومات.
- غياب أدوات كافية لقياس المخاطر.

المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر المصرفية, وظائفها و مبادئها

أولا: ماهية إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر في البنوك أصبحت من المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل لذلك، سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم عملية إدارة المخاطر, أهميتها وأهدافها.

1. مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

تعبر إدارة المخاطر عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الاستجابة المناسبة لها. فإذا كان التحليل هو تحليل أو معرفة ماذا يمكن أن يكون خطأ مقارنة مع التوقعات، فإن الإدارة هي معرفة ما يجب عمله. وبالتالي، فإن إدارة المخاطر تعتبر إدارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة بحثا عن تحقيق العلاقة المثلى للعائد والمخاطرة.[2]

[1] طارق عبد العال حماد, نفس المرجع ص 208

[2] حياة نجار, إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل, مرجع سبق ذكره ص 63

تعرف إدارة المخاطر بأنها " مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث ".[1]

عرف معهد المدققين الداخليين إدارة المخاطر على أنها : "هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر إنجاز الأهداف ".[2]

وكتعريف شامل لإدارة المخاطر: إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف و ذلك عن طريق: [3]

أ. اكتشاف الخطر

ب. تحليله

ت. قياسه

ث. تحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة.

نستنتج أن إدارة المخاطر تتم وفق أساليب علمية باستعمال وسائل تكون فعالة بحيث تعمل على مواجهة المخاطر وبأقل التكاليف.

ومن أهم التكاليف التي يتم مواجهتها مايلي:[4]

- تكاليف التحكم في الخسارة (التحكم في الخطر)
- تكاليف الفرصة البديلة
- التكاليف المعنوية أو النفسية
- الخسائر المادية المصاحبة للخطر
- الخسائر الفعلية التي تتحقق نتيجة تحقق الخطر

ومن هنا نلاحظ أن أسهل التكاليف قياسا هي الخسائر المادية والخسائر الفعلية, أما التكاليف المعنوية أو تكاليف الفرصة البديلة فإنه يصعب قياسها, وأما خسائر التحكم في الخطر فيمكن أن يتم تخفيضها عن طريق تدريب العاملين مثلا.

---

[1] صادق راشد الشمري, إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي المصارفي التجاري, مرجع سبق ذكره ص41

[2] نور الإسلام سعدودي, دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية, مرجع سبق ذكره, ص 16

[3] شقيري نوري موسى, وآخرون,إدارة المخاطر, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة, عمان, 2012 ص 26

[4] شقيري نوري موسى, وآخرون, نفس المرجع ص 26-27

2. أهمية إدارة المخاطر المصرفية:

أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الأتي:[1]

- أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصا في البيئة المعولمة وفي الصناعة المالية والمصرفية.
- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة و سياسة العمل المصرفي.
- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجه العمل المصرفي إلكترونيا مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الالكترونية.
- الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

3. أهداف إدارة المخاطر المصرفية:

يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:[2]

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف.
- وضع نظام رقابة داخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المصارف.
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

كما أن هناك أهداف أخرى:

- استقرار الأرباح أو المكاسب.

[1] صادق راشد الشمري, إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي المصارفي التجاري, مرجع سبق ذكرهص 46

[2] نور الإسلام سعدودي, دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية, مرجع سبق ذكره ص 16

- استمرارية نمو المصرف.
- تعظيم قيمة المصرف.

ثانيا: وظائف إدارة المخاطر المصرفية

تتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر كالتالي:[1]

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان و التوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة (مخاطر الطرف الآخر, الصناعة, المنطقة الجغرافية).
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر/ المنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة.
- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة.

[1] سمير الخطيب, قياس و إدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي و تطبيق عملي, الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية, مصر 2005 ص 18

ثالثا: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:

تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي:[1]

- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مصرف الذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعمال المصرف وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.
- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
- أن تكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تشمل عضويتها بعض المسئولين التنفيذيين بالمصرف.
- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة المصرف تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة وتكون تلك مسؤولية أمام لجنة إدارة المخاطر.
- ضرورة وجود "وحدة مراجعة داخلية" مستقلة بالمصارف تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر.
- لا بد من وضع " ضوابط تشغيلية" فعالة وحازمة في جميع قطاعات المصرف، مثل الفصل بين الوظائف والمهام و وجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الحد منها

أولا: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشمل على العناصر الرئيسة التالية:[2]

[1] صلاح حسن، تحليل و إ دارة و حوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010 ،ص26

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)، مرجع سبق ذكره, ص 42

1. رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المصرف، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها. كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

2. كفاية السياسات والحدود:

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المصرف. كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة ومعلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة المصارف.

3. كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

إن الرقابة الفعالة لمخاطر المصرف تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع المصرف المالية، كما يجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم المصرف ودرجة التقنية في نشاطاته. مع إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة الخطر، وتشمل هذه التقارير تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، وقائمة بالديون تحت المراقبة وقائمة بالقروض المستحقة وغيرها. لذلك يتوقع أن يكون لدى المصرف أنظمة

معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا بكافة التقارير اللازمة حول حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

4. كفاية أنظمة الضبط :

إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في المصرف يجب أن يكون حاسم لضمان حسن سير أعمال المصرف على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص. إن إنشاء واستمرار تطبيق أنظمة رقابة الضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة المصرف, وتعتبر مهمة فصل الوظائف الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير ومستقبل المصرف سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل.

ثانيا: إجراءات الحد من المخاطر

إن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها، أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن وتقييم إمكانية حدوثها وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك ألعماله.

وهذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:

- **الاختيارية**، أي اختيار عدد معين على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة
- **وضع حد للمخاطر**، وهذا حسب نوع وصنف القرض
- **التنوع**، وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين: [1]

1. التسيير العلاجي:

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة الخطر بعد تحققه أويصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ في

[1] سمية خلاف, دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية, مرجع سبق ذكره, ص 34

المرحلة الحرجة من تطور الخطر أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.

والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

2. التسيير الوقائي:

هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك، ...

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك في عملية التسيير الوقائي فهي:

1.2. توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

- **الأسلوب الرسمي:** إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات،...

- **الأسلوب غير الرسمي :** بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي. عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات الثنائية دون وجود رئيس إتحاد.

2.2. التعامل مع عدة متعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3.2. عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

4.2. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، وتحديد الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر آليات مهمة لمواجهة خطر عدم السداد, ونقصد هنا الضمانات إذا كان الأمر يعود إلى العميل, أو التأمين على القرض إذا كان الأمر خارجا عن نطاق العميل:[1]

1. **الضمانات:** و هي ما يقبضه البنك من العميل كضمان يستوفي منه حقه في حالة ما إذا لم يوف هذا الأخير بالتزاماته المتمثلة في سداد القرض, و تكون على أنواع:

1.1. الضمان الشخصي: يعرف بأنه تعهد يقوم به طرف ثالث غير المدين (العميل) و الدائن (البنك), قد يكون هذا الطرف شخصا أو مجموعة أشخاص, طبيعيا كان أم معنويا, بأن يقوم بأداء التزامات المدين اتجاه الدائن في حالة عجز الأول عن الوفاء بدينه في تاريخ الاستحقاق, والضمان الشخصي يرتبط بالصفة الشخصية للضامن كالسمعة الحسنة والملاءة في التسديد.

[1] سليمان ناصر. التقنيات البنكية و عمليات الإئتمان, إعادة الطبعة الأولى, ديوان المطبوعات الجامعية, 2015 ص 111

2.1. الضمان الحقيقي: حيث تُقدم أشياء عينية كرهن وليس على سبيل تحويل ملكيتها للبنك, وتكون إما : أ- رهن حيازي: كالآلات والمعدات.

ب- رهن عقاري: ويتمثل في قطعة أرض أو مبنى, ويجب أن يكون العقار صالحا للتعامل به في المزاد العلني, وتكون قيمته أكبر عادة من قيمة القرض.

3.1. ضمانات أخرى: مثل تحرير كمبيالات من طرف العميل الدائن لصالح البنك, أو يرهن له أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة, وتتمتع الأوراق المالية الحكومية بقيمة اقتراضية أكبر عادة.

2. التأمين على القرض: حيث يقوم البنك بتأمين القرض لدى مؤسسة التأمين ضد خطر عدم السداد, وهذا في حالة ما إذا كان ذلك لأسباب خارجة عن نطاق العميل, وأهمها وفاة هذا الأخير أو توقفه عن العمل اضطراريا بسبب حل الشركة التي يعمل أو إفلاسها أو خوصصتها...إلخ. إذ يقوم البنك بدفع قسط التأمين إلى شركة التأمين, مقابل التزام هذه الأخيرة بدفع ما بقي من أقساط القرض مع فوائدها إلى البنك في حالة توقف العميل عن السداد للأسباب المذكورة.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة بعد الأزمات المالية التي حدثت في كبريات دول العالم نظرا للدور الذي يلعبه في إدارة المخاطر المصرفية ، فالتدقيق الداخلي له دور فعال في ضمان الكفاءة والفعالية في القطاع المالي بحيث يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة.

المطلب الأول: خطوات تدقيق إدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي بواسطة مدقق خارجي وتشمل العملية بشكل عام الخطوات التالية:[1]

[1] طارق عبد العال حماد, إدارة المخاطر (أفراد,إدارات,شركات,بنوك), مرجع سبق ذكره, ص 123-125

1. مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر:

تتمثل الخطوة الأولى في تقييم برنامج إدارة مخاطر ما في مراجعة سياسة إدارة المخاطر التي تنتهجها الشركة ومعرفة أهداف البرنامج, بعدها يتم تقييمها لتقرير مدى مناسبتها للمنظمة, وسوف يشمل هذا التقييم عموما مراجعة لموارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها والهدف هنا هو تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية و قدرتها على تحمل الخسارة وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر معيبة وقاصرة, يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها, وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة, ينبغي التوفيق بين الاثنين, إما بتغيير الأهداف أو بتغيير أسلوب المنظمة في التعامل مع مخاطرها.

2. التعرف على المخاطر:

تتكون هذه الخطوة من تحليل العمليات لتقرير التعرضات المختلفة للخسارة, وهي تعمل بمثابة عملية مراجعة لإجراءات التعرف التي طبقت في الماضي, وفي إغفال وتجاهل تعرضات رئيسية, ينبغي على التدقيق أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها والتوصية بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية التصدي لتعرض تم التعرف عليه سابقا, فينبغي التوصية بالتدابير التصحيحية.

3. دراسة البدائل:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المنظمة وقياسها, يدرس المدقق المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة وينبغي تشمل هذه الخطوة مراجعة لمدى استخدام تفادي وتقليل المخاطرة في التعامل مع مخاطر المنظمة, كما ينبغي أن يدرس, أيضا ما إذا كان أي من المخاطر المحتفظ بها يجب أن تحول, أو ما إذا كانت المخاطر التي تم التأمين ضدها من الأنسب الاحتفاظ بها.

4. تقييم تدابير إدارة المخاطر التي تم تنفيذها:

الخطوة التالية هي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه, وتشمل هذه الخطوة مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة وتمويل الخسارة.

5. التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج:

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية:

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكيلات أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف.

فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابط وثيقا وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:[1]

1. مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد إجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2. مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو إختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

3. مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق، أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

[1] نور الإسلام سعدودي, دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية, مرجع سبق ذكره ص 20

5. مرحلة المتابعة

بعد إعداد التقارير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر وإدارتها بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر

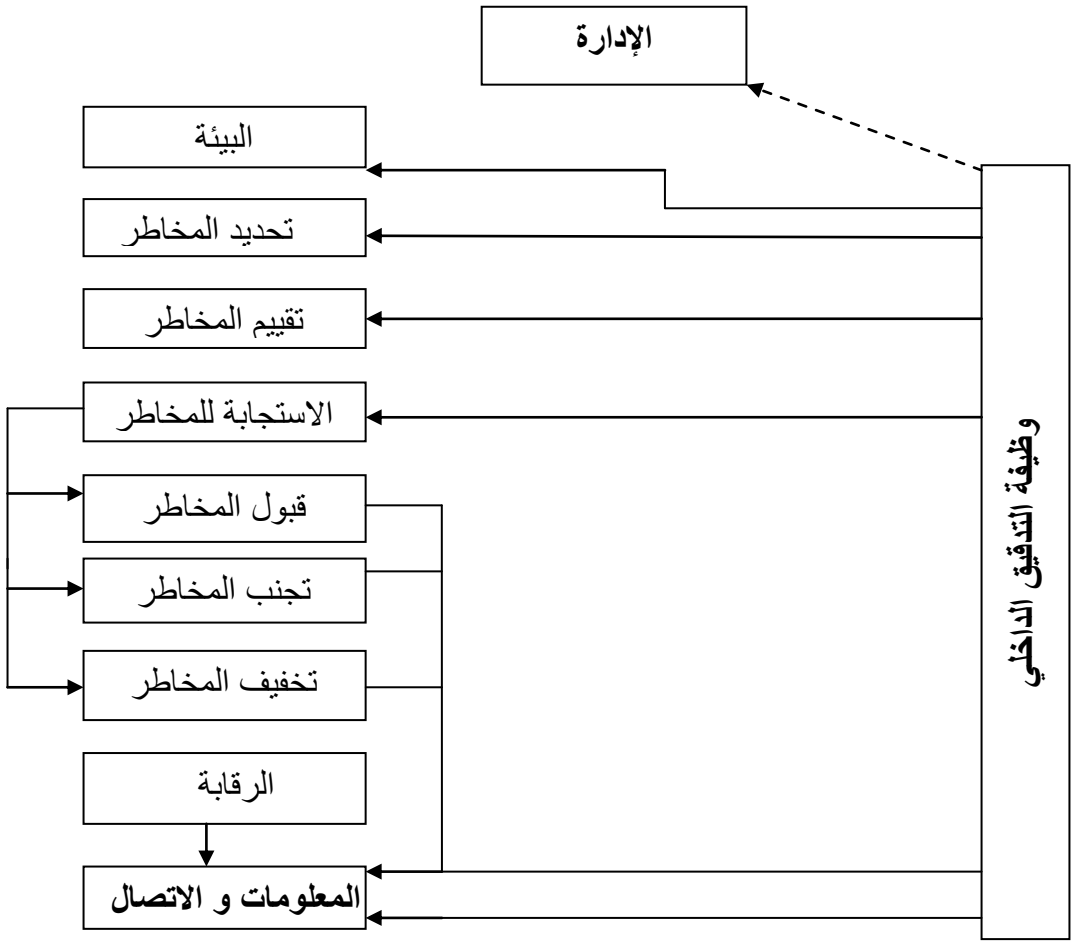
يلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية تقييم المخاطر من خ لال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، و إعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح، وهنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تجنب الخطر. ذلك بالاستناد إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره. ويلعب التدقيق في هذه المرحلة دورا هاما من خلال مايلي:[1]

- تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار؛
- اختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة، من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف البنك؛
- ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها؛
- التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة.

ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي:

[1] سمية خلاف, دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية, مرجع سبق ذكره,ص 66-69

الشكل(2-2): دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.



المصدر: سمية خلاف, دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية, مرجع سبق ذكره,ص 66

من خلال الشكل(2-2) نلاحظ أن لوظيفة التدقيق الداخلي دور كبير في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها وتقييمها حالة تحققها فعلا وكذلك التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الجيدة إلى مجلس الإدارة.

وبغرض تحديد الدور الأكثر ملائمة لبنك معين، يجب علي التدقيق الداخلي التأكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية الخاصة بتحقيق الاستقلالية والموضوعية.

وأهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها والمشاركة في تحليلها وإدارتها مايلي:

- عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية
- الفشل في إتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين
- ضياع الأصول
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة.

بالإضافة إلى ذلك يجب على المدقق عند تحليل المخاطر التي يتعرض لها البنك مراعاة الآتي:[1]

أ. تزداد المخاطر المصرفية بازدياد درجة كثافة مخاطر البنك لأي عميل, أو صناعة, أو منطقة جغرافية.

ب. تتضمن معظم العمليات التجارية أكثر من واحد من المخاطر المذكورة سابقا, وزيادة على ذلك, فإن المخاطر المختلفة السابقة الذكر يمكن أن يرتبط بعضها ببعض.

ج. يمكن أن تخضع البنوك للمخاطر الناتجة عن طبيعة ملكيتها, على سبيل المثال: ربما يحاول مالك البنك أو مجموعة من المالكين التأثير على توزيع الائتمان, وعندما يكون البنك مملوكا ويخضع للسيطرة المباشرة, قد يكون للمالكين تأثيرا ملحوظا على إدارته حيث تتأثر استقلاليته وحكمهم.

د. طبيعة المخاطر بالإضافة إلى إدراك العوامل الخارجية التي يمكن أن تشير إلى زيادة في المخاطر الناتجة عن عمليات البنك.

[1] أحمد حلمي جمعة,تدقيق البنوك و الأدوات المالية المشتقة, مرجع سبق ذكره, ص 38-39

خلاصة الفصل:

إن نجاح المصارف في تحقيق أهدافهم ناتج عن نجاحهم في إدارة مخاطرهم والعكس صحيح فإن المخاطر المصرفية متعددة ومتنوعة وسوء إدارتها يؤدي إلى أزمات مصرفية تنتج عنها أزمات اقتصادية, لأن المصارف تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي نظرا لتعاملها بالنقود لذلك يجب على المصارف أن تكون مسلحة بمختلف الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر ودراسة كل التوقعات والاحتمالات اللازمة حتى تتفادى المصارف التعرض لخسائر غير متوقعة أو عوائد متذبذبة.

ولضمان الكفاءة والفعالية في إدارة المخاطر تلجأ المصارف إلى المدقق الداخلي نظرا لتميزه بالاستقلالية والموضوعية ودوره الهام في تفعيل إدارة المخاطر بتحليله وتقييمه للمخاطر وتقديمه المشورة والنصح للإدارة .

تمهيد:

بعد التطرق إلى التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية من الجانب النظري, سنتناول من خلال هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة والذي يمثل واقع التدقيق الداخلي في البنك الخارجي الجزائري بوكالة المدية مع محاولة تجسيد الدور الفعال للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر, وهذا من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث سنتناول في المبحث الأول التدقيق الداخلي على المخاطر في وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية , أما المبحث الثاني نتناول فيه أداة الدراسة, تحليل خصائص العينة وتفسير نتائج الدراسة.

المبحث الأول: التدقيق الداخلي على المخاطر في وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

المطلب الأول: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري

أولا: نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي بالمرسوم رقم 67-204 في الأول من أكتوبر 1967, برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري, وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي:

- القرض الليوني Crédit Lyonnais.
- المؤسسة العامة Société Générale.
- قرض الشمال Crédit du Nord.
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط Banque Industrielle de l'Algerie et de Méditerané .
- بنك بركليز Barclys banque .

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1980 , وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 01/88 الصادر في 17 جانفي 1988 , وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01 أكتوبر 1967.

وفي هذا البنك قسمان, واحد للإئتمان(ودائع وإقراض), والثاني للعمليات الأجنبية, ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط و التعدين, وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970, فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك, نفطال) والكيمائية والبتروكيميائية والتعجين والنقل البحري ومواد البناء, وهو الذي يمدها بالقرض. وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود. وأنشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة, عنابة وسطيف, ومصانع الإسمنت في الشلف والحجار, وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب.

بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 8 مديريات جهوية و 90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى, وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول.

ثانيا: أهداف البنك الخارجي الجزائري

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها مايلي:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم.
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادي بين الجزائر والخارج.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري

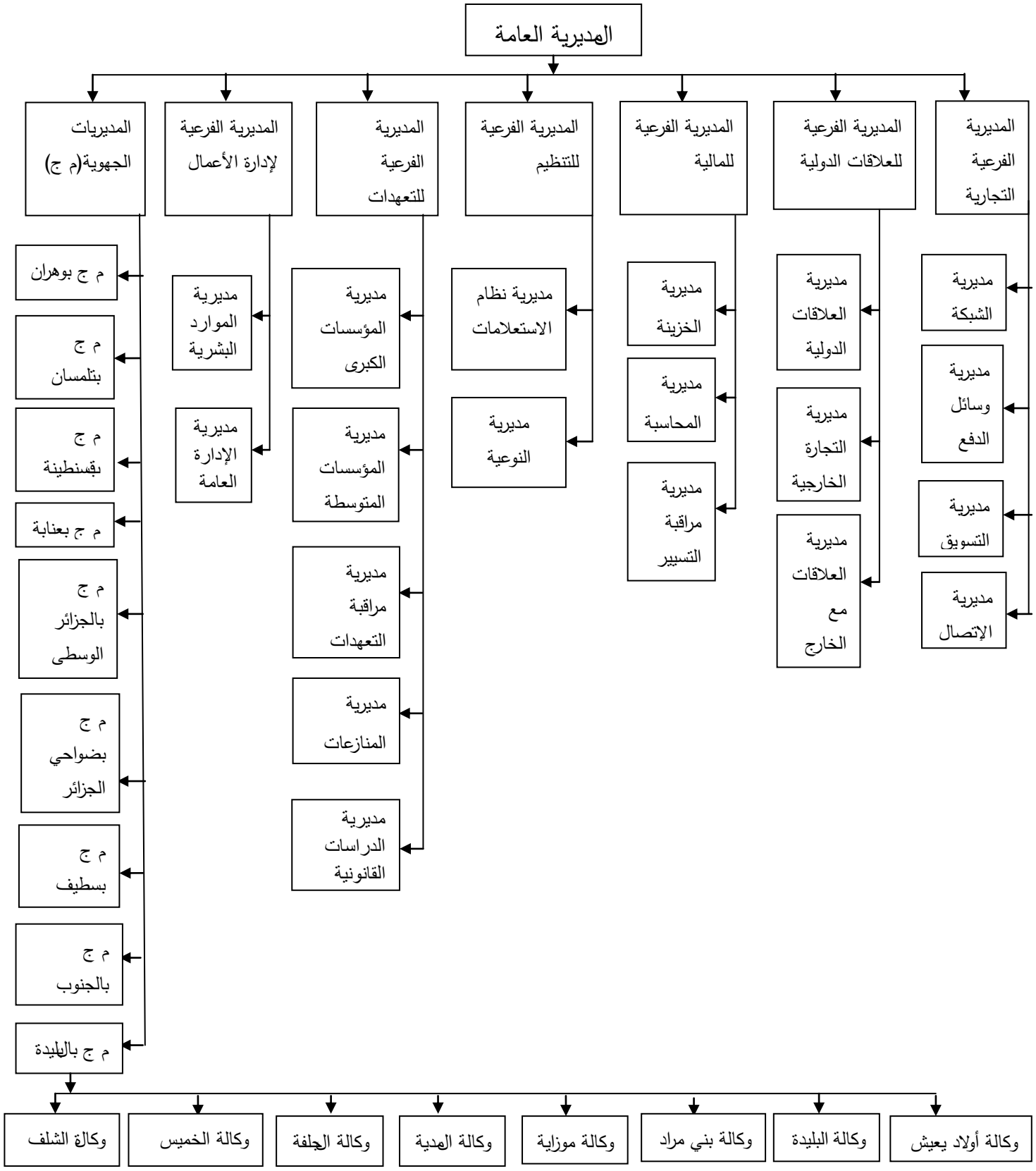
تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي:

- **المديرية الفرعية التجارية:** وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام.
- **المديرية الفرعية للعلاقات الدولية:** وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج (عمليات الاستيراد والتصدير).
- **المديرية الفرعية للمالية:** ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك.

- **المديرية الفرعية للتنظيم:** ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك.
- **المديرية الفرعية للتعهدات:** ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن.
- **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال:** وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شؤون العاملين.
- **المديرية الجهوية:** وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة.
- **المفتشية العامة:** ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا.
- **الكتابة العامة:** وهي السكريتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة.

وكل هاته المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



المصدر: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2019/05/02

المطلب الثاني: التعريف بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات, ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية, و هي محطة دراستنا التطبيقية.

أولا: تعريف الوكالة ونشاطاتها

1. **تعريف الوكالة:** وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة, تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية.
2. **مهام ونشاطات الوكالة:** تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها مايلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك, والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك.
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالإكتتاب, الخصم شراء الأوراق التجارية, الوصولات, الدفعات.
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية, استقبال وديعة مبالغ السندات, استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة, سند لأمر, الشيك, فواتير أو وثائق التجارة الأخرى.
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع, الإيجار, وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين.
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة, و القيام بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال.

إن الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها, والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية, وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

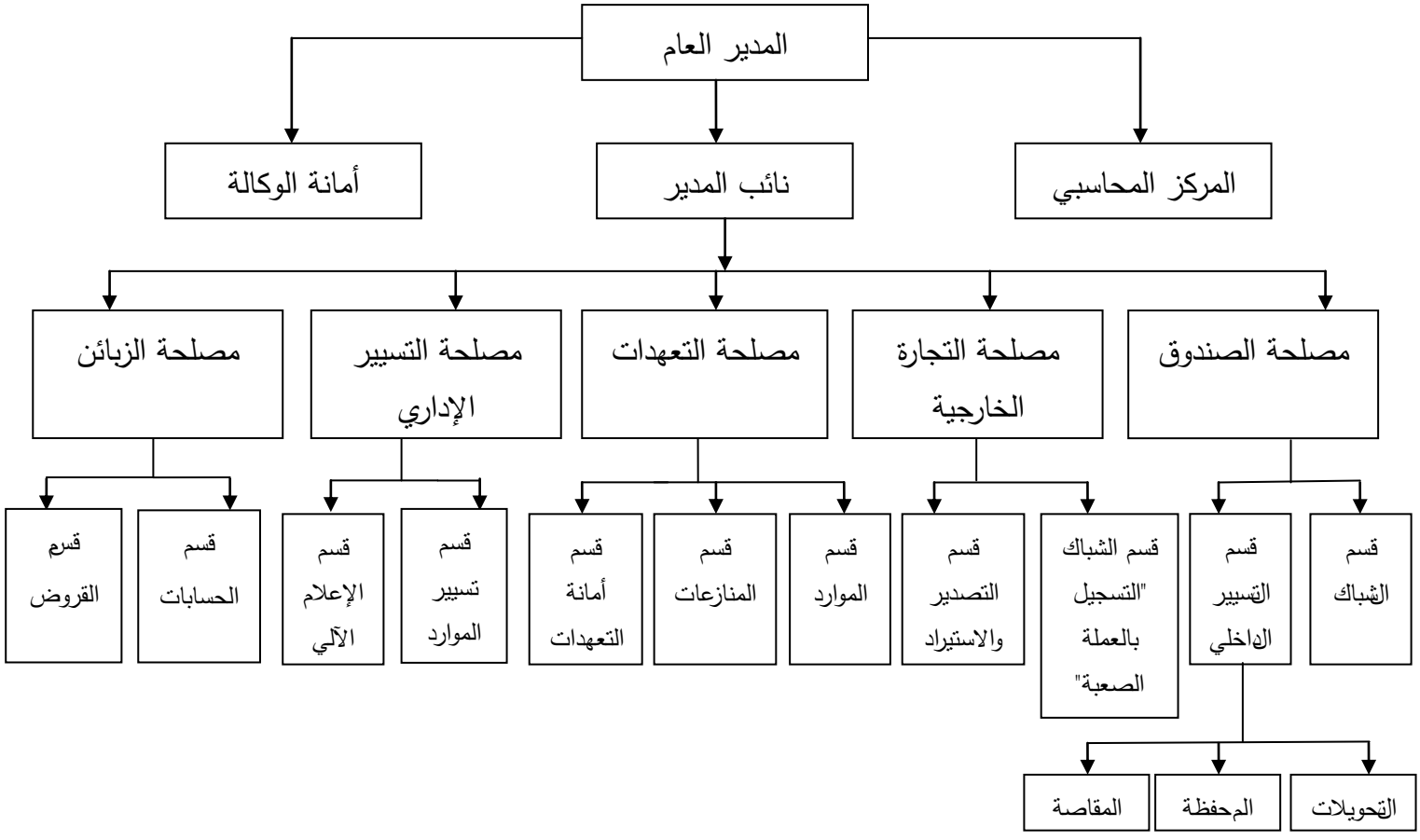
تتواجد بالوكالة المصالح التالية:

1. **مصلحة الصندوق:** تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها:
   - التحصيلات بأنواعها.
   - عمليات السحب والدفع.
   - عمليات التحويل.
   - عمليات المقاصة.
   - عمليات المحفظة.
2. **مصلحة التجارة الخارجية:** من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:
   - عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.
   - التحصيلات بالعملة الصعبة.
   - عمليات التجارة الخارجية (التصدير والإستيراد).
3. **مصلحة التعهدات:** تعمل هذه المصلحة على مايلي:
   - دراسة القروض.
   - دراسة التعهدات القانونية والتحصيل.
   - الاهتمام بقضايا المنازعات.
   - العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة.
   - تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك, ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته.
   - القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض.
   - إجراء المقابلات مع العملاء, والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض.

4. **مصلحة التسيير الإداري:** تتولى هذه المصلحة المهام التالية:
   - تسيير موارد الوكالة.
   - الاهتمام بالتنظيم والرقابة.
   - التسيير الآلي للعمليات.
5. **مصلحة الزبائن:** تتولى هذه المصلحة مهمة دراسة ملفات القروض.

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية



المصدر: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2019/05/02

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي على المخاطر في البنك

إن إجراءات التدقيق تطبق على جميع التحقيقات والنصوص الخاصة بكل مهام التدقيق والتي تهدف إلى التأكد من مصداقية وصحة المعلومات في المؤسسة ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر وتفعيل إدارتها, وتتمثل خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي على المخاطر في:

- اكتساب معرفة عامة حول طبيعة المصرف من خلال البحث عن جميع المعلومات التي تخصه وذلك من خلال الوثائق والمستندات الموجودة على مستوى المصرف.
- تحديد أهداف المهمة المتمثلة في عملية تقييم النظام الرقابي ومدى فعاليته وتقويم إدارة المخاطر.
- تحديد العمليات الأكثر عرضة للخطر وتقييم درجة أهمية هذه المخاطر.
- إعداد برنامج وخطة للتدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار مايلي:
  - أن تكون الخطة واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف وشاملة لكافة الأنشطة.
  - مراعاة المدقق للتطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية وموافقة لجنة التدقيق على خطة التدقيق.
  - تنفيذ مهمة التدقيق والتي تتم على أساس المعلومات المحصل عليها في المراحل السابقة مع مراعاة وقت وامتداد حدود التدقيق.

كما يقوم المدقق الداخلي باختيار التقنيات والوسائل الملائمة للتنفيذ كاستجواب أفراد معينة أو اللجوء إلى العينات الإحصائية والملاحظات العينية.

- بعد أن يتم تنفيذ الخطة يكون باستطاعة المدقق الداخلي تمييز مواطن القوة ومواطن الضعف وهذا مايساعد في إيجاد الحلول المناسبة وتقديم النصائح والاستشارة للإدارة العليا.
- إعداد تقرير نهائي شامل للتدقيق الذي قام به المدقق طيلة فترة المهمة حيث يصبح هذا التقرير وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات كما يحتوي على نقاط مهمة تفيد كلا من المدققين والمسيرين على حد سواء.

أما عن شكل التقرير, عموما يكون على النحو التالي:

- صفحة أو مستند الإرسال.
- فهرس, مقدمة, خلاصة.
- نص التقرير ونجد فيه عرض النتائج والتوصيات.
- الخاتمة: خطة التدقيق المتبعة والتدخلات, الملاحق.

المبحث الثاني: أداة الدراسة وتفسير نتائجها.

بعد أن تم التعريف بالبنك الخارجي الجزائري ثم عرفنا وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية وتطرقنا باختصار إلى خطوات إجراءات التدقيق الداخلي في البنك, بقي لدينا الجانب الميداني لهذا البحث لدراسة واقعه في الجزائري.

المطلب الأول: أداة الدراسة

تتمثل أداة الدراسة في إستبيان تم تصميم أسئلته لمعرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية وهذه هي الإشكالية الرئيسية التي نسعى إلى حلها والإجابة عليها, حيث تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة والمتمثلة في 24 إطار بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية, ومن أجل عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها فقد اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية، والتي تحصلنا على نتائجها من تفريغ الاستبيانات المسترجعة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss).

و تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين على النحو التالي:

- **الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وهي كالآتي:
  - الجنس.
  - العمر.
  - المستوى الدراسي.
  - سنوات الخبرة.
  - التخصص العلمي.
- **الجزء الثاني: يتكون من ثلاث محاور تم صياغتها كلآتي:**

- **المحور الأول:** مدى مساهمة المدقق الداخلي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات في البنك مع التزامه بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر.
- **المحور الثاني:** مدى مساهمة المدقق الداخلي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر.
- **المحور الثالث:** مدى مساهمة المدقق الداخلي مع الإدارة في الإستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها.

المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة

نقوم بتفسر نتائج الدراسة بالتعبير عن النتائج المتحصل عليها من إجابات الاستبيان كميا حسب مخرجاتSPSS على النحو التالي:

1. البيانات الشخصية للعينة (الجزء الأول):

الجدول (3-1): مخرجاتspss فيما يخص الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	13	%54.16
أنثى	11	%45.84
المجموع	24	%100

من خلال الجدول(3-1) نلاحظ أن نسبة العاملين في وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية من الذكور الذين أجابوا على الاستبيان هو 54.16% والإناث 45.84% وهذان النسبتين يبدوان متقاربان أي لايزيد عدد الذكور عن الإناث إلا بنسبة قليلة 8.32%.

الجدول (3-2): مخرجاتspss فيما يخص العمر.

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	5	%20.83
من30إلى40 سنة	9	%37.5
من41إلى50 سنة	6	%25
أكثر من 50 سن	4	%16.66
المجموع	24	%100

من خلال الجدول(3-2) نلاحظ أكبر نسبة للعمال في البنك من الفئة العمرية 30إلى 40 سنة ب37.5% ثم بعدها من الفئة العمرية 41إلى 50 سنة لأن العامل الذي يكون في الفترة العمرية من 30 إلى 50 يتميز بالخبرة والقدرة على ممارسة مختلف المهام الخاصة بالبنك خاصة التدقيق وإدارة المخاطر وهي المهام التي فيها جهد عقلي وفكري ودقة ورزانة وحسن تسيير ثم بعدها الفئة العمرية أقل من 30 وهي أقل من الفئتين السابقتين نظرا لصغر السن قد تكون هذه الفئة تتميز بقلة الخبرة وفي الأخير الفئة العمرية الأكثر من 50 سنة و ذلك لقلة قدرتها على تحمل المهام الخاصة بالعمل بالبنك وكما قلنا سابقا خاصة مهمة التدقيق وإدارة المخاطر.

الجدول (3-3): مخرجات spss فيما يخص المستوى الدراسي.

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
ثانوي	9	%37.5
ليسانس	14	%58.33
ماجيستير	1	%4.16
دكتوراه	0	0
المجموع	24	%100

من خلال الجدول(3-2) نلاحظ أن أعلى نسبة من عينة الدراسة من المستوى ليسانس ب58.33%وهذا شيء إيجابي لأنه مستوى لابأس به ثم بعدها المستوى الثانوي بنسبة 37.5% وهو مستوى أدنى من المستويات الأخرى لكن يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في عمل البنك لأن مع إكتسابه الخبرة ستكون له مصداقية في أجوبته على الاستبيان ثم يبقى فرد واحد من العينة مستوى ماجستير ورغم أنه الوحيد الذي يمثل مستوى الماجستير فإن إجاباته يمكن الاستفادة منها في الاستبيان وفي الأخير انعدام وجود مستوى الدكتوراه لتبقى العينة متكونة من المستويات المذكورة سابق و يمكن الاعتماد عليها لأن لديها كفاءة علمية تؤهلهم للإجابة بأمانة على فقرات الاستبيان.

الجدول (3-4): مخرجاتspss فيما يخص سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	6	%25
من 5إلى 10 سنوات	6	%25
أكثر من11 سنة	12	%50
المجموع	24	%100

من خلال الجدول(3-4) نلاحظ أن 50% من عينة الدراسة سنوات خبرتها أكثر من 11سنة و25% الذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات و25% الذين سنوات خبرتم من 5 إلى 10 سنوات, وهذا مايعكس مدى قدرتهم على فهم موضوع الدراسة وإدراكهم لدور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر إضافة إلى ذلك القيام بمهامهم على أكمل وجه.

الجدول (3-5): مخرجاتspss فيما يخص التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة وتدقيق	3	%12.5
مالية ومحاسبة	8	%33.33
إدارة الأعمال	5	%20.83
آخر	8	%33.33
المجموع	24	%100

من خلال الجدول (3-5) نلاحظ أعلى نسبة في تخصص مالية ومحاسبة وتخصص آخر ب33.33% مع العلم أنه في الاستبيان كل من ذكر أن تخصصه آخر كان مستواه الدراسي ثانوي وتخصصه تسيير واقتصاد بعده تخصص إدارة الأعمال ب 20.83% ثم محاسبة وتدقيق 12.5% وبالتالي نجد أن هذه العينة فيها تخصصات لها علاقة بالتدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر وعليه يمكن الإعتماد عليها للحصول على معلومات تتميز بمصداقية.

تحليل الإجابات على المحاور(الجزء الثاني):

نقوم بتحليل الإجابات على المحاور حتى نتوصل إلى العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بالمرور على المراحل التالية:

1. ثبات الاستبيان:

من اجل تقييم وقياس ثبات أراء أفراد العينة ، قمنا بحساب (ألفا كرونباخ)، حيث حصل كل محور من محاور الاستبيان على القيم الموضحة في الجدول التالي:

الجدول(3-6): قيمة (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الاستبيان

المحور	معامل المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ
الأول	مدى مساهمة المدقق الداخلي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات مع التزامه بالمعايير الدولية.	**15**	**0.717**
الثاني	مدى مساهمة المدقق الداخلي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر.	**06**	**0.416**
الثالث	مدى مساهمة المدقق الداخلي مع الإدارة في الإستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها.	**06**	**0.617**
المجموع			**0.832**

من الجدول(3-6) يتضح لنا أن قيمة "ألفا كرومباخ **0.832** وهي أكبر من 0.6 الحد الأدنى المقبول لقيمة معامل ألفا حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس.

2.التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة

في ظل غياب توزيع معياري متفق عليه كأساس لما يجب إتباعه، تم تقسيم المتوسطات الحسابية إلى فئات رئيسية نرى أنها ملائمة للدراسة، وذلك بعد الإطلاع على الدراسات السابقة، وجاء تقسيم المتوسطات كالآتي:

الجدول(3-7): الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان

المتوسط المرجح	درجة التأييد
من 0 إلى أقل من1.5	عدم تأييد
من 1.5إلى أقل من2.5	درجة تأييد متوسطة
من 2.5 إلى 4	درجة تأييد عالية

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن تحديد الاتجاه في هذه الدراسة يكون وفق الآلية التالية:

* إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين(0–أقل من 1.5) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة يدل على عدم تأييد حول ما جاء في العبارة.
* إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين(1.5– أقل من 2.5) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة يدل على درجة تأييد متوسطة حول ما جاء في العبارة.
* إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين(2.5–4) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة يدل على درجة تأييد عالية حول ما جاء في العبارة.

الجدول (3–8) إجابات المحور الأول:

المحور الأول: مدى مساهمة المدقق الداخلي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات مع التزامه بالمعايير الدولية	**المقياس**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق إطلاقا**	**المتوسط المرجح**	**الانحراف المعياري**	**درجة التأييد**
1.يقوم المدقق الداخلي بتحديد جميع المخاطر المتعلقة بنشاط البنك.	**التكرار**	15	6	3	0	0	1.7666	0.55605	**متوسطة**
	النسبة %	62.5	25	12.5	0	0			
2.تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري	**التكرار**	14	4	5	1	0	1.6676	0.77608	**متوسطة**
	النسبة %	58.33	16.66	20.83	4.16	0			

3.تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق.	**التكرار**	4	10	9	1	0	2.2333	0.72793	**متوسطة**
	النسبة %	16.66	41.66	37.5	4.16	0			
4.يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول, وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي	**التكرار**	1	13	4	4	2	2.4333	0.85836	**متوسطة**
	النسبة %	4.16	54.16	16.66	16.66	8.33			
5.يقوم المدقق الداخلي بقياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المشروع, ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.	**التكرار**	13	2	8	1	0	2.8000	0.96132	**عالية**
	النسبة %	54.16	8.33	33.33	4.16	0			
6.يقوم المدقق الداخلي باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع.	**التكرار**	13	4	4	2	1	1.7000	0.98786	**متوسطة**
	النسبة %	54.16	16.66	16.66	8.33	4.16			

7.يقوم المدقق الداخلي بتكثيف الإجراءات الرقابية في الأنشطة التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها.	**التكرار**	8	11	2	2	1	1.8333	0.83391	**متوسطة**
	النسبة %	33.33	45.83	8.33	8.33	4.16			
8.يتأكد المدقق الداخلي على تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر	**التكرار**	3	11	6	3	1	2.4333	0.10630	**متوسطة**
	النسبة %	12.5	45.83	25	12.5	4.16			
9.يوفر قسم التدقيق الداخلي التدريب للجنة إدارة المخاطر.	**التكرار**	2	15	3	3	1	2.3333	0.80230	**متوسطة**
	النسبة %	8.33	62.5	12.5	12.5	4.16			
10.يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي لإدارة المخاطر المصرفية.	**التكرار**	6	9	6	3	0	2.0000	0.78784	**متوسطة**
	النسبة %	25	37.5	25	12.5	0			

11.يقوم المدقق الداخلي بتحديد أهداف, صلاحيات, ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير.	**التكرار**	7	12	4	1	0	1.9333	0.78492	**متوسطة**
	النسبة %	29.16	50	16.66	4.16	0			
12.يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية في أداء واجبه.	**التكرار**	6	7	8	3	0	2.1667	0.87428	**متوسطة**
	النسبة %	25	29.16	33.33	12.5	0			
13.يضع المدقق الداخلي برنامجا للرقابة النوعية وبرنامج التحسين لتفعيل إدارة المخاطر.	**التكرار**	8	9	4	3	0	1.8333	0.74664	**متوسطة**
	النسبة %	33.33	37.5	16.66	12.5	0			
14.يقوم المدقق الداخلي بتقييم مواقع الخطر الهامة والمساهمة في تحسين	**التكرار**	4	12	5	2	1	2.2333	0.8536	**متوسطة**
	النسبة %	16.66	50	20.83	8.33	4.16			

أنظمة الحوكمة.									
15.يقوم المدقق الداخلي بتدوين معلومات كافية عن المخاطر لتفعيل إدارتها.	**التكرار**	8	11	2	2	1	2.1333	0.41116	**متوسطة**
	النسبة %	33.33	45.83	8.33	8.33	4.16			

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول (3-8) نلاحظ أن إجابات أفراد العينة درجة تأييدهم لهذا المحور معظمها متوسطة حيث إجابة واحدة فقط درجة تأييدها عالية وهي في الفقرة رقم 5 (يقوم المدقق الداخلي بـقياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المشروع, ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.) وهذا يعني أنها درجة تأييد مقبولة و إجابات الأفراد تدل أنها تتفق أكثر في أن من مهام المدقق كما هي ممثلة في الفقرة رقم 5 مع العلم أن معظم نسب الإجابة على (موافق وموافق بشدة) هي الأعلى كما هو موضح في الجدول.

الجدول (3-9) إجابات المحور الثاني:

المحور الثاني: مدى مساهمة المدقق الداخلي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر.	**المقياس**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق إطلاقا**	**المتوسط المرجح**	**الانحراف المعياري**	**درجة التأييد**
1. يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى واقعية أهداف الأداء في أقسام	**التكرار**	3	14	6	1	0	2.1667	0.69893	**متوسطة**
	النسبة %	12.5	58.33	25	4.16	0			

العمل في البنك وقابليتها للتحقيق للتقليل من المخاطر.								
2. يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى امتلاك الموظفين في البنك للمعرفة والمهارات والتدريب.	**التكرار**	2	15	3	3	1	2.3333	0.80233	**متوسطة**
	النسبة %	8.33	62.5	12.5	12.5	4.16			
3. يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى أخذ نزاهة النتائج التشغيلية والمالية دائما الأولوية في تقرير أهداف الأداء المقبولة.	**التكرار**	2	15	3	1	3	3.2667	0.90719	**عالية**
	النسبة %	8.33	62.5	12.5	4.16	12.5			
4. يتحقق المدقق الداخلي من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف البنك والخطط الاستراتيجية لإدارة المخاطر.	**التكرار**	4	14	2	3	1	2.2000	0.88668	**متوسطة**
	النسبة %	16.66	58.33	8.33	12.5	4.16			
5. يلتزم المدقق الداخلي بإيصال	**التكرار**	7	11	5	1	0	1.9667	0.80872	**متوسطة**

النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية ومتابعتها.	**النسبة %**	29.16	45.83	20.83	4.16	0			
6. يقوم المدقق بالتأكد من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها في المصرف.	**التكرار**	9	10	4	1	0	1.7667	0.72793	**متوسطة**
	النسبة %	37.5	41.66	16.66	4.16	0			

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول (3-9) نلاحظ أن إجابات أفراد العينة درجة تأييدهم لهذا المحور معظمها متوسطة حيث إجابة واحدة فقط درجة تأييدها عالية وهي في الفقرة رقم3 (يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى أخذ نزاهة النتائج التشغيلية والمالية دائما الأولوية في تقرير أهداف الأداء المقبولة.) وهذا يعني أنها درجة تأييد مقبولة وإجابات الأفراد تدل أنها تتفق أكثر في أن من مهام المدقق كما هي ممثلة في الفقرة رقم 3, مع العلم أن معظم نسب الإجابة على (موافق وموافق بشدة) هي الأعلى كما هو موضح في الجدول.

الجدول (3-10) إجابات المحور الثالث:

المحور الثالث: مدى مساهمة المدقق الداخلي مع الإدارة في الإستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها.	**المقياس**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق إطلاقا**	**المتوسط المرجح**	**الانحراف المعياري**	**درجة التأييد**
1. يقوم المدقق بالتأكد من الآليات والحوافز الموضوعة لتقديم للموظفين	**التكرار**	2	13	5	3	1	2.4333	0.81720	**متوسطة**
	النسبة %	8.33	54.16	20.83	12.5	4.16			

توصيات تسمح بتفعيل إدارة المخاطر.								
2. يقوم المدقق بالتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.	**التكرار**	5	11	3	3	2	2.3667	0.96431	**متوسطة**
	النسبة %	20.83	45.83	12.5	12.5	8.33			
3. يقوم المدقق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام الرقابة الداخلية في المصرف.	**التكرار**	14	4	4	2	1	1.7000	0.98786	**متوسطة**
	النسبة %	58.33	16.66	16.66	8.33	4.16			
4. يقوم المدقق بالتأكد من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف.	**التكرار**	8	11	2	1	2	1.8333	0.83391	**متوسطة**
	النسبة %	33.33	45.83	8.33	4.16	8.33			
5. يقوم المدقق بالتأكد من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء	**التكرار**	11	8	2	1	2	2.1333	0.41116	**متوسطة**
	النسبة %	45.83	33.33	8.33	4.16	8.33			

الداخليين أو الخارجيين.								
6. يقوم المدقق بالتأكد من أن الآليات موضوعة لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.	**التكرار**	8	11	2	2	1	1.8333	0.83391	**متوسطة**
	النسبة %	33.33	45.83	8.33	8.33	4.16			

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول (3-10) نلاحظ أن درجة التأييد كلها متوسطة وهي درجة تأييد مقبولة حيث يوجد هناك توافق في إجابات أفراد العينة مع العلم أن معظم نسب الإجابة على (موافق وموافق بشدة) هي الأعلى كما هو موضح في الجدول.

3. اختبار التوزيع الطبيعي:

سنعرض إختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا:

الجدول (3-11): إختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	15	0.632	0.820
الثاني	6	1.063	0.299
الثالث	6	0.996	0.269

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التزيع الطبيعي.

4.دراسة الارتباط بين محاور الاستبيان:

تم دراسة الارتباط بين محاور الاستبيان باستخدام معامل بيرسون ومستوى الدلالة الإحصائية sig : وقد تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الآتي:

الجدول(3-12): الارتباط correlation

		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول: مدى مساهمة المدقق الداخلي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات مع التزامه بالمعايير الدولية.	**Pearson Correlation معامل الارتباط**		,337**	,591**
	Sig. (2-tailed)		,006	,001
	N		30	30
المحور الثاني: مدى مساهمة المدقق الداخلي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر.	**Pearson Correlation معامل الارتباط**	,337**		,755**
	Sig. (2-tailed)	,006		,001
	N	30		30
المحور الثالث: مدى مساهمة المدقق الداخلي مع الإدارة في الإستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها.	**Pearson Correlation معامل الارتباط**	,591**	,755**	
	Sig. (2-tailed)	,006	,001	
	N	30	30	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من أجل اختبار هذه الفرضيات(المحاور الثلاثة) استعملنا معامل الارتباط لمعرفة مدى صدقها من عدمه، وذلك من خلال وضع فرضية العدم والفرضية البديلة كالآتي:

أ فرضية العدم وهي الفرضية الصفرية H0 : تعني عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين أنشطة التدقيق الداخلي وبين دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر

ب – الفرضية البديلة H1 : وتعني وجود علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين أنشطة التدقيق الداخلي وبين دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر وباعتبار (α مستوى الدلالة المعنوية) هو أقصى

احتمال يمكن تحمله من الخطأ، أي أن القيمة التي تعطي الفرضية العدم مقدرة بـ 5 %والباقي 95% تعطي الفرضية البديلة نسبة صحتها حيث إذا كان:

α أكثر من القيمة الاحتمالية sig نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

α أقل من القيمة الاحتمالية sig نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم.

ومن خلال الجدول (3-12) نلاحظ:

- قوة ارتباط بين المتغيري (المحور الأول مع المحور الثاني) ب0.337 والقيمة الاحتماية sig=0.006 وهي أقل من 0.05 أي 5% ومنه نرفض فرضية العدم **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** .

- قوة ارتباط بين المتغيري (المحور الأول مع المحور الثالث) ب0.591 والقيمة الاحتماية sig=0.001 وهي أقل من 0.05 أي 5% ومنه نرفض فرضية العدم **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** .

- قوة ارتباط بين المتغيري (المحور الثاني مع المحور الثالث) ب0.755 والقيمة الاحتماية sig=0.001 وهي أقل من 0.05 أي 5% ومنه نرفض فرضية العدم **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** .

- قوة ارتباط بين المتغيري (المحور الثالث مع المحور الأول) ب0.591 والقيمة الاحتماية sig=0.006 وهي أقل من 0.05 أي 5% ومنه نرفض فرضية العدم **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** .

وبالتالي يوجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) وتفعيل إدارة المخاطر كمتغير تابع.

5.الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

جدول(3-13): الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Modèle	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	Erreur standard de l'estimation
1	,603	,364	,317	,80427

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول معامل الإرتباط الخطي بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر هو 60.3% أي أن هناك إرتباط قوي بين المتغيرات، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو 36.4%، والنسبة المتبقية63.6% ترجع لتقنيات أو أدوات أخرى، وهذا يفسر لنا أن 36.4% من التغيرات التي تحدث في عملية إدارة المخاطر سببها التدقيق الداخلي.

6. دراسة معاملات خط الإنحدار:

يوضح الجدول التالي قيم معاملات خط الإنحدار:

الجدول(3-14): يوضح معاملات خط الانحدار

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficient standardisés	T	sig
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,370	,669		2,049	,050
	المحور2	,353	,164	,374	2,145	,041
	المحور3	,345	,184	,327	1,876	,071

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول نلاحظ مقطع خط الانحدار يساوي 1.37 الذي يمثل b من معادلة الخط المستقيم:

$$Y=a+bx_1+cx_2$$

أما ميل خط الانحدار فهو متعدد بالنسبة للمحاور الثلاثة, ونجد قيمة sig في المحور الثالث0.71 قيمة مرفوضة لأنها تحقق فرضية العدم H0لأنها أكبر من 0.05,بينما قيمة الثابت في المحور الثاني هي على التوالي 0.41,0.51 مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلةH1 فتصبح معادلة الإنحدار:

$$Y=1.37+0.353X_1$$

وبالتالي نستنتج أن للتدقيق الداخلي دور هام في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.

خلاصة الفصل:

تم الاستعانة بالدراسة التطبيقية على وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية باستخدام البرامج الإحصائية من أجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في التوصل إلى نتائج الدراسة التي مكنتنا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية وماتفرع عنها من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف وبصفة خاصة في البنك الخارجي الجزائري.

وتوصلنا إلى وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر المصرفية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في الاستمرارية تحقيق الأرباح والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

من خلال هذه الدراسة التي تناولت التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية تبين أن هذه الأخيرة مؤشر أساسي للتنمية الاقتصادية للمجتمع, نظرا لتزايد أهمية العمل البنكي في أدائه دور الوساطة وقيامه بالعمليات البنكية الأخرى من جهة, وتزايد أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من جهة أخرى بحيث يتم تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية في مختلف دول العالم لذلك تتخذه البنوك كأداة لمواجهة المخاطر فوجود قسم للتدقيق يمتاز بالكفاءة والفاعلية يجعل للتدقيق الداخلي دور هام في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية, لا يقتصر فقط في الفحص وإنما في تقييم المخاطر وتقديم النصائح والتوجيه والإرشاد.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة " **مامدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**" بعد دراسة الإطار النظري وإسقاطه على الواقع الجزائري "**البنك الخارجي الجزائري**" باستخدام المنهج الوصفي التحليلي, وتم توزيع إستبيان على عينة من أفراد يعملون في البنك الخارجي الجزائري وتحليله باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS توصلنا إلى النتائج التالية:

– يركز المدققين الداخليين عملهم بشأن إدارة ا لمخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية و ملاءمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمة.

– يتبنى المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الموضوعية مع اتسامه بالاستقلالية ومعرفته الكافية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلية.

– هناك وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر بالمتابعة المستمرة لعمل الإدارة في مواجهة المخاطر.

– يطبق المدقق الداخلي آليات عملية لكشف أوج ه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في المصرف.

–يحرص المدقق الداخلي على تحقيق الأهداف المسطرة للمصرف حتى لا يكون هناك انحراف بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية.

_ هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر والكشف عن عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

– زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق لما لها من أثر إيجابي في حسن سير مختلف العمليات المصرفية.

– تنمية قدرات المدققين بتكثيف وتنويع الدورات التدريبة.

– حرص المدقق الداخلي في توصيل العيوب والأخطاء التي توصل إليها بدقة للإدارة حتى يتم معالجتها جيدا.

– متابعة التطورات التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي و مدى علاقتها بإدارة المخاطر.

– ضرورة توفير وسط ملائم للمدقق الداخلي تتوفر فيه الموارد البشرية والمادية تساعد المدقق في القيام بعمله بإتقان.

أفاق الدراسة:

نقترح بعض المواضيع امتدادا لهذا الموضوع:

_ أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على التدقيق الداخلي.

_ مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين فعالية الحوكمة.

– دور المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في مواجهة القصور في الأداء المهني.

كتب باللغة العربية:

1. أحمد حلمي جمعة, المدخل إلى التدقيق الحديث, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان_ الأردن 2005.

2. أحمد حلمي جمعة, التدقيق الداخلي والحكومي, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان_ الأردن 2011.

3. أحمد حلمي جمعة, تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة, الطبعة الثانية, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان_ الأردن 2015.

4. حاكم محسن الربيعي, حمد عبد الحسين راضي, حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر, الطبعة الأولى, دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع, الأردن_عمان 2011.

5. حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الإئتماني, الطبعة الأولى, مؤسسة الوراق,عمان_الأردن 2002.

6. خلف عبد الله الوردات, دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA, الوراق للنشر والتوزيع, عمان 2014.

7. خلف عبد الله الوردات, التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيعً,2006

8. خالد راغب الخطيب, مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص, الطبعة الأولى, مكتبة المجتمع العربي, عمان– الأردن 2010.

9. سمير الخطيب, قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي, الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية_ مصر 2007.

10. سليمان ناصر, التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان, إعادة الطبعة الأولى, ديوان المطبوعات الجامعية 2015.

11. شقيري نوري موسى,محمود إبراهيم نور, وسيم محمد الحداد, سوزان سمير ذيب, إدارة المخاطر, الطبعة الثانية , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان 2016.

12. صادق راشد الشمري, إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي المصارفي التجاري, دار البازوري للنشر,عمان 2013.

13. صلاح حسن, تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية, دار الكتاب الحديث, الجزائر 2010.

14. طارق عبد العال حماد, إدارة المخاطر (أفراد, إدارات, شركات, بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف, الناشر منشأة المعارف, الإسكندرية_مصر 2007.

15. طارق عبد العال حماد, تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة), الدار الجامعية, الإسكندرية_ مصر2011.

16. مصطفى صالح سلامة, مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية, الطبعة الأولى, دار البداية, عمان_ الأردن 2000.

17. محمد بوتين, المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 2005.

كتاب باللغة الفرنسية:

P schick ,J. vera, O. bourrouilh-parége, AUDIT INTERN ET REFERENTIELS DE RISQUE, dunod , PARI 2010.

المذكرات:

1. أمير بن مخلوف, آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي, رسالة دكتوراه في علوم التسيير, جامعة أم البواقي 2016/2015.

2. حياة نجار, إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل, رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة سطيف, 2014/2013.

3. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين.

4. العمراوي نصيرة, بلحسين جميلة, دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية, مذكرة ماستر في علوم التسيير , جامعة المدية, 2017/2016.

5. سمية خلاف, دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية, مذكرة ماستر علوم التسيير, جامعة أم البواقي2014/2013.

6. الإسلام سعدودي, دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية, مذكرة ماستر علوم مالية و محاسبية, جامعة ورقل2015.

7. صالح مرصاد, محمد الأمين طفيش, المراجعة الداخلية و التدقيق في البنوك التجارية, مذكرة ليسانس, جامعة ورقلة 2013/2012.

مواقع إلكترونية ومقالات:

الموقع الإلكتروني: جمعية البنوك في فلسطين, التدقيق الداخلي في البنك وظيفيا, على الموقع www .abp.ps تاريخ الإطلاع 2019/02/20 .

المقالة: سليمان عبد الله حمادي, داود سليمان سلطان, التدقيق الداخلي في المصارف التجارية أداة لتقويم الأداء ووسيلة لمعالجة الانحراف , تنمية الرافدين العدد 117, المجلد 37 لسنة 2018.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة يحيا فارس – المدية–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إستبيان

هذا الاستبيان لاستكمال مذكرة ماستر أكادمي في العلوم التسيير تخصص إدارة مالية بعنوان:"**التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**"

من إعداد الطالبة: بلغيث مريم.

ولدعم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية, فقد تضمنت هذه الورقة مجموعة من العبارات التي تتطلب الإجابة عليها بوضع علامة [X] أمام الإجابة التي تتوافق مع اختياركم وذلك بعد قراءة كل الأفكار في كل محور.

ولكم منا جزيل الشكر على تعاونكم.

المعلومات الشخصية:

1 -الجنس: – ذكر ☐ – أنثى ☐

2 -العمر: – أقل من 30 سنة ☐ – من 30 إلى 40 سنة ☐

–من 41 إلى 50 سنة ☐ – أكثر من 50 سنة ☐

3 -**المستوى الدراسي:** – ثانوي ☐ – دكتوراه ☐

–ليسانس ☐ – ماجستير ☐

4 -**سنوات الخبرة:** – أقل من 5 سنوات ☐ – من 5 إلى 10 سنوات ☐

– أكثر من 11 سنة ☐

5 -**التخصص العلمي:** – محاسبة و تدقيق ☐ – إدارة الأعمال ☐

– مالية ومحاسبة ☐ – آخر(يحدد) ☐

المحور الأول: مدى مساهمة المدقق الداخلي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات في البنك مع التزامه بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر

	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1.	يقوم المدقق الداخلي بتحديد جميع المخاطر المتعلقة بنشاط البنك.					
2.	تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري					
3.	تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق.					
4.	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول, وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.					
5.	يقوم المدقق الداخلي بقياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المشروع, ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.					
6.	يقوم المدقق الداخلي باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع.					
7.	يقوم المدقق الداخلي بتكثيف الإجراءات الرقابية في الأنشطة التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها.					
8.	يتأكد المدقق الداخلي على تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر في البنك.					
9.	يوفر قسم التدقيق الداخلي التدريب للجنة إدارة المخاطر.					
10.	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية					

	بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي لإدارة المخاطر المصرفية.					
11.	يقوم المدقق الداخلي بتحديد أهداف, صلاحيات, ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير.					
12.	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية في أداء واجبه.					
13.	يضع المدقق الداخلي برنامجا للرقابة النوعية, وبرنامج التحسين لتفعيل إدارة المخاطر.					
14.	يقوم المدقق الداخلي بتقييم مواقع الخطر الهامة والمساهمة في تحسين أنظمة الحوكمة.					
15.	يقوم المدقق الداخلي بتدوين معلومات كافية عن المخاطر لتفعيل إدارتها.					

المحور الثاني: مدى مساهمة المدقق الداخلي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر.

	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1.	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى واقعية أهداف الأداء في أقسام العمل في البنك وقابليتها للتحقيق للتقليل من المخاطر.					
2.	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى امتلاك الموظفين في البنك للمعرفة والمهارات والتدريب لأداء عملهم.					
3.	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى أخذ نزاهة النتائج التشغيلية والمالية دائما الأولوية في تقرير أهداف الأداء المقبولة.					
4.	يتحقق المدقق الداخلي من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف البنك والخطط الاستراتيجية لإدارة المخاطر.					
5.	يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية ومتابعتها.					
6.	يقوم المدقق بالتأكد من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها في المصرف.					

المحور الثالث: مدى مساهمة المدقق الداخلي مع الإدارة في الإستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها.

	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1.	يقوم المدقق بالتأكد من الآليات والحوافز الموضوعة لتقديم للموظفين توصيات تسمح بتفعيل إدارة المخاطر.					
2.	يقوم المدقق بالتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.					
3.	يقوم المدقق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام الرقابة الداخلية في المصرف.					
4.	يقوم المدقق بالتأكد من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف.					
5.	يقوم المدقق بالتأكد من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء الداخليين أو الخارجيين.					
6.	يقوم المدقق بالتأكد من أن الآليات موضوعة لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.					

جزاكم الله خيرا لتعاونكم معنا.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية مع استعراض الإطار النظري للتدقيق الداخلي ودوره في المصارف ثم تم التطرق إلى استعراض إدارة المخاطر المصرفية حتى نتوصل في الجانب النظري إلى علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر ودوره في التقليل من المخاطر, ثم بعدها يأتي الجانب التطبيقي حيث تطرقنا بدراسة حالة وكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية المدية حيث اعتمدنا في إجراء دراسته على إعداد إستبيان وتفسير نتائجه باستخدام نظام التسجيل الإحصائي SPSS وذلك بعد أن تم التعريف بالبنك الخارجي الجزا ئري بصفة عامة ثم التعريف بالوكالة مع التطرق لإجراءات التدقيق الداخلي في البنك باختصار, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر بالمتابعة المستمرة لعمل الإدارة في مواجهة المخاطر, و هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر والكشف عن عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها, وأهم التوصيات التي تم إعطاؤها هي زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق لما لها من أثر إيجابي في حسن سير مختلف العمليات المصرفية, ومتابعة التطورات التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي, المخاطر المصرفية, إدارة المخاطر المصرفية.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de connaître l'audit interne et son rôle dans l'activation de la gestion des risques bancaires en passant en revue le cadre théorique de l'audit interne et son rôle dans les banques, puis en examinant l'examen de la gestion des risques bancaires afin d'atteindre l'aspect théorique du rapport de l'audit interne à la gestion des risques et son rôle dans la réduction des risques, L'aspect pratique Comme nous avons discuté de l'étude du cas de l'agence de la banque étrangère algérienne dans l'Etat de Médéa, nous nous sommes appuyés sur l'étude de l'étude sur la préparation d'un questionnaire et l'interprétation de ses résultats à l'aide du système d'enregistrement statistique SPSS, après la définition de la banque étrangère algérienne en général, puis L'étude a conclu sur un certain nombre de résultats, dont les plus importants sont les suivants: L'auditeur interne est conscient de l'importance de son rôle dans l'activation de la gestion des risques dans le suivi continu des travaux de la direction face aux risques, ainsi que dans la coordination des rôles entre audit interne et gestion des risques, Parmi les recommandations formulées par l'auditeur sur la gestion des risques et la divulgation des carences du contrôle interne et les rapports à ce sujet, les plus importantes étaient de porter une attention accrue à la fonction d'audit en raison de son impact positif sur le bon fonctionnement des différentes opérations bancaires et de suivre l'évolution de la situation. Voir l'audit interne et l'étendue de sa relation avec la gestion des risques.
Mots-clés: audit interne, risque bancaire, gestion du risque bancaire.